١١- مستقبل العلوم الاجتماعية بين التحديات والتطلعات . دراسة تحليلية لأدبيات الاجتماع والخدمة الاجتماعية بدورية آداب المنيا (١٩٨١-٢٠٠١)

د. يسرى عبدالحميد رسلان

١-مقدمة في أهمية الموضوع

إن محاولة رصد التجربة الإنسانية بجوانبها المختلفة، وعناصرها المتداخلة للوصول لقوانين عامة تشمل السلوك الإنساني وتفسره في شتى جوانبه تمثل جوهر قضية المعرفة الإنسانية التي تسعى كل العلوم المختلفة دون استثناء إلى تنميتها وتطويرها ، كل علم حسب طبيعته التي تحددها موضوعاته ومنهجية التعامل معها.

إن أي علم من العلوم التي نعرفها- اجتماعية كانت أم طبيعية- ليس إلا مدخلا من مداخل دراسة وفهم أبعاد التجربة الإنسانية من خلال محاولة تطوير مبادئ عامة تتعلق بنطاق محدد من الظواهر والوقائع التي تقع في نطاق أو مجال التخصص لهذا العلم وذلك من أجل إثراء رصيد المعرفة الإنسانية .

وإذا كانت المعرفة الإنسانية تحكمها وتنظمها مسلمات علمية لعل من أهمها التراكمية Accumulation، الانسيابية flowage، والموضوعية objectivity ، فإن العلوم المختلفة تحكمها هي الأخرى فرضيات أساسية من أبرزها أيضا أن المعرفة العلمية المستخلصة -استنباطا أو استدلالا أو كليهما معا - يجب أن تستند إلى إجماع وإتفاق علمي بعيدا عن التعصب العلمي والتحيز ، وأن تكون تلك المعرفة العلمية عرضة للنقد الموضوعي ولمزيد من الفحص والتمحيص في ظل تقاليد علمية راسخة Nondogmatic Knowledge.

نستخلص مما تقدم أن العلوم المختلفة هي مداخل منظمة ومحكمة لفهم الواقع الذي نعيشه وتقديمه في صورة علمية أساسها المنهج العلمي وأهم ملامحها ومعالمها الموضوعية ، الوضوح ، الشمولية ، التكامل و الاتفاق ، وتلك هي غاية أي علم من العلوم، معرفة علمية مستدامة Sustainable تغذي وتنمي المعرفة الإنسانية ككل.

إذا كانت تلك هي غاية العلوم التي يتعامل معها الإنسان في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية ، وإذا كانت تلك تتحقق لكل علم-أو مجموعة من العلوم المشتركة - بدرجات متفاوتة من حيث دقة النتائج وإمكانية تعميمها والاستفادة المتحققة منها ،فما هو الحال بالنسبة لتلك الفئة أو المجموعة من العلوم التي تعنينا نحن المشتغلون بها وهي العلوم الاجتماعية Social Sciences ؟

يشير مفهوم العلوم الاجتماعية إلى تلك النوعية من الدراسة التي تهتم بالإنسان في المجتمع [١] ، وإلى تطبيق المناهج العلمية لدراسة شبكة العلاقات الاجتماعية المتشابكة ، وأشكال التنظيمات الاجتماعية المختلفة التي يندمج فيها الأفراد معا في المجتمع الإنساني. وقد يستخدم البعض مفهوم العلوم الإنسانية Human Sciences كمرادف (أو بديل) آخر لمفهوم العلوم الاجتماعية[٢] استنادا إلى اقتراح الفيلسوف الألماني فيلهلم فيندلباند بأن الواقع لا يتجزأ وأن التمييز بين ما يعرف بالعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية يقوم على أساس المنهج فالأولى تستخدم منهجا كليا أو تعميميا لأنها تسعى للوصول إلى علاقات وخصائص قد ترقى إلى درجة القوانين، بينما تستخدم الثانية منهجا أيديوجرافيا Idiographicأو تقريريا للكشف عن الأحداث غير المتكررة في الواقع والجوانب الخاصة أو المميزة للظاهرة. أما فيلهلم ديلثي فإنه يستند في تمييزه بين هذين النوعين من العلوم إلى طبيعة موضوع الدراسة لكليهما ،حيث يهتم النوع الأول بالطبيعة ، بينما يركز النوع الثاني على مجال الروح[٣] ،

وسواء كان التمييز بين العلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية هو الموضوع أو المنهج أو كليهما معا،فإن ما يعنينا هو أن مفهوم العلوم الاجتماعية يطلق على الدراسات المنهجية المنظمة التي تدرس الإنسان من حيث هو فرد أو عضو في جماعة ، وقد عرض لها فلاسفة اليونان كأحد فروع الفلسفة وظلت هكذا ردحا من الزمن إلى أن استقلت عن الفلسفة كبقية العلوم الأخرى مع ظهور مناهج البحث العلمي في أوروبا مع مطلع العصر الحديث[٤] . ولسنا بصدد التأريخ لظهور العلوم الاجتماعية أو المراحل التي مر بها هذا الظهور لأن ذلك سوف نتناوله لاحقا بشيء من التفصيل ، ولكننا نود أن نشير إلى أن العلوم الاجتماعية المختصة بتأمين تلك المعرفة العلمية المتعلقة بالفرد في علاقاته بغيره من الأفراد[٥] وبكل ما يحيط به من عناصر بيئته الاجتماعية والطبيعية، وما ينشأ عن هذه العلاقات والتفاعلات من نتائج تنعكس على الفرد وبيئته، هذه الفئة من العلوم الاجتماعية تواجهها منذ بدايتها – وإلى الآن – عدة تحديات وقد يسميها البعض إشكاليات إلا أننا لن نقف عند اختلاف المسميات بقدر ما يعنينا أن نعرض لتلك التحديات أو الإشكاليات ونناقشها للوقوف على طبيعتها ومغزاها، وانعكاساتها على التخصص والمشتغلين في تناولهم لموضوعاتهم ومعالجاتهم ونتائجها ، ومدى نيلها من عزائمهم وقناعاتهم بعلومهم. ليس هذا فحسب ولكن إلى أي مدى يعي المشتغلون بالعلوم الاجتماعية بتلك التحديات وخطورتها ؟، وكيف

يتعامل هؤلاء معها في كتابتهم وحواراتهم وبحوثهم العلمية ؟، وإلى أي مدى تؤثر هذه التحديات على الطموحات والتطلعات المشروعة للمشتغلين بالعلوم الاجتماعية للنهوض بها وتطويرها وتنميتها علميا ومنهجيا ونظريا للوصول إلى بناءات فكرية نظرية قادرة على تفسير الواقع الاجتماعي والتنبؤ به بموضوعية ودقة وإحكام شأنها شأن غيرها من العلوم الأخرى التي تضيف كل يوم إلى رصيد المعرفة الإنسانية ؟ .

هذا هو باختصار ما تسعى الدراسة الحالية إلى تناوله من خلال عرض تحليل نقدي وموضوعي لكل الأدبيات المتعلقة بالاجتماع والخدمة الاجتماعية المنشورة في دورية كلية الآداب جامعة المنيا خلال الفترة(١٩٨١-٢٠٠١م) وفق معايير ومحكات صاغها الباحث لتحقيق الهدف الرئيسي من هذه الدراسة بموضوعية، فضلا عن استطلاع اتجاهات ومواقف المشتغلين بعلم الاجتماع بقسم الاجتماع بالكلية من خلال استبانة صممت لهذا الغرض، ويأمل الباحث أن يتوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال بعدي التحليل – الوثائقي والميداني- تسهم في إلقاء الضوء على موقف علومنا الاجتماعية بين واقع تكتنفه مجموعة من التحديات الشائكة ، وتطلعات وطموحات مشروعة نحو مستقبل أفضل – بإذن الله- لتلك العلوم الاجتماعية التي يرى الباحث -كغيره من المشتغلين بالتخصص دون تحيز- أنها كغيرها من العلوم تضيف إلى رصيد المعرفة الإنسانية رغم الطبيعة الوعرة لموضوعات الدراسة وما يفرض ذلك من صعوبات منهجية يتعامل معها المشتغلون بتلك العلوم الاجتماعية بحيادية وموضوعية ما أمكنهم ذلك من أجل فهم أفضل وأعمق للواقع الاجتماعي والتجربة الإنسانية .

٢ـ أهداف الدراسة:

يحاول الباحث من خلال دراسته الحالية تحقيق الأهداف التالية:

أ- بلورة أهم التحديات (الصعوبات) التي تواجه العلوم الاجتماعية عموما.

ب- رصد انعكاسات هذه التحديات – وعيا واهتماما- على الإنتاج العلمي لبعض المتخصصين في أحد فروع تلك العلوم الاجتماعية وتحديدا علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠١م).

جـ- تحليل موقف المتخصصين في علم الاجتماع بكلية آداب المنيا من تلك التحديات وانعكاساتها على التخصص .

د- استشراف أهم ملامح مستقبل العلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع بوجه خاص من واقع تطلعات ورؤى أعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا.

٣ـ تساؤلات الدراسة:

تطرح الدراسة الحالية التساؤل التالي :

"ما أهم ملامح وأبعاد موقف جانب من المتخصصين في العلوم الاجتماعية من التحديات (الصعوبات) التي تواجه علومهم عموما ، ومجال تخصصهم (الاجتماع والخدمة الاجتماعية) تحديدا كما يعكسها إنتاجهم العلمي المنشور بدورية كلية آداب المنيا (١٩٨١ – ٢٠٠١م) وتطلعات ورؤى أعضاء قسم الاجتماع بالكلية ؟ "

ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي من خلال التساؤلات الفرعية الآتية:

أ- إلى أي مدى يعكس الإنتاج العلمي للاجتماع والخدمة الاجتماعية المنشور بدورية آداب المنيا (١٩٨١-٢٠٠١م) وعيهم بما يواجه علومهم الاجتماعية وتخصصهم من تحديات(صعوبات) ؟

ب- ما موقف أعضاء قسم الاجتماع بآداب المنيا من التحديات التي تواجه العلوم الاجتماعية عموما ومجال تخصصهم بصفة خاصة؟

جـ كيف يبدو مستقبل العلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع بوجه خاص من واقع تطلعات ورؤى المتخصصين في علم الاجتماع بكلية آداب المنيا ؟.

٤ـ الإطار النظري للدراسة :

أ- البداية الحقيقية للعلوم الاجتماعية عموما:

حيثما كان الحديث عن تاريخية العلوم يذبري المشتغلون بالفلسفة - كتخصص أكاديمي - إلى التباهي بأن الفلسفة هي أصل العلوم ففي أحشاء الفلسفة نشأت كل العلوم الأخرى جنينا ثم ترعرعت بعد ذلك في أحضان وأروقة الفلاسفة قبل أن يحين موعد انسلاخها عن الفلسفة ، وكأن الفلسفة هي البوتقة التي انصهرت فيها صنوف المعرفة الإنسانية المختلفة فأنقلتها وأخرجتها بعد ذلك كل بمسماه الذي نعرفه اليوم . وقد كان علم النفس وعلوم الاجتماع في مقدمة العلوم الاجتماعية التي أخذت من الفلسفة أكثر من غيرها[٦] ، وإذا كان الأول قد استقل عن الفلسفة على يد كرستيان ولف عام (١٧٥٤)،وفخنر(١٨٨٧)، ووليم فونت (١٩٢٠)، فقد خرج الثاني من عباءة الفلسفة على أيدي أنصار المدرسة الفرنسية الذين صاغواله هذا المسمى "علم الاجتماع Sociology" ، وفي مقدمتهم أوجيست كونت (١٨٥٧)، وايميل دور كايم(١٩١٧) ، وعندئذ شاركت المدرسة الإنجليزية (هربرت سبنسر) والألمانية (ماكس فيبر) في نمو وتطور علم الاجتماع الحديث الذي عبرت نظرياته إلى الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد من خلال بارسونز وغيره من المفكرين.

وقد كان هناك زعم بأن العلوم الاجتماعية هي أحد فروع العلم الطبيعي الذي كان بدوره فرعا من الفلسفة موضوعا ومنهجا يبحث في الموضوعات المجردة ويعتمد على التأملات العقلية لذلك عجز عن تفسير الظواهر الطبيعية طوال العصور القديمة والوسطى . وما أن ظهرت مناهج البحث التجريبي في أوروبا مع مطلع العصور الحديثة اعتمدت دراسة الظواهر الطبيعية على الظواهر الحية المباشرة والتجربة العلمية مما أدى إلى الكشف عن العديد من قوانين الطبيعة وكان ذلك إيذانا بانطلاقة العلوم الطبيعية وبلوغها لما حققته من تقدم علمي لخدمة الإنسانية في كافة الميادين . آنذاك نزع المشتغلون بالعلوم الاجتماعية إلى محاكاة العلوم الطبيعية في مناهجها لعلها تحرز ما أحرزته الأخيرة من نجاحات ولتفادي تقصير العلوم الاجتماعية في خدمة البشرية ، إلا أن

هؤلاء قد فاتهم أن هناك اختلافا بينا بين الموضوعات التي تتعامل معها العلوم الاجتماعية وتلك التي تتناولها العلوم الطبيعية الأمر الذي يتعذر معه تطبيق المنهج التجريبي بصورة مباشرة عليها . ومن هنا نجد أن قوانين العلوم الطبيعية تتصف بالدقة والعمومية و تتخطى حدود الزمان والمكان ولا نقول يقينية حتمية ولكن ترجيحية تظل سارية الاستعمال حتى يثبت بطلانها بينما نجد أن قوانين العلوم الاجتماعية تعوزها الدقة والضبط إلى جانب تقيدها إلى حد كبير بظروف الزمان والمكان (٧)

وكما أشرنا فإن ذلك التباين في الدقة والضبط بين قوانين كل من العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية تفسره لنا طبيعة كل من الظاهرتين الطبيعية والاجتماعية ، فالأولى أحادية النسق لا عقل لها ولا إرادة ، أما الثانية فإنها ثنائية النسق (باطني وظاهري) عنصرها الأساسي هو الإنسان العاقل ذو الإرادة والوعي(٨) .

وإذا كان مولد العلوم الطبيعية جاء مبكرا، فإن العلوم الاجتماعية ظلت حتى بداية الرأسمالية تكتنفها قوانين الطبيعة ، ويغلب عليها الطابع الفلسفي لأنها لم تكن قد استقلت بعد عن الفلسفة .وكانت كتابة التاريخ هي السائدة آنذاك حتى دون وعي بحركة التاريخ ، وبظهور المجتمع الرأسمالي الجديد من أحشاء المجتمع الإقطاعي القديم بدأ الوعي بالتاريخ وحركته التي تعني أن المجتمع يمر بمراحل مختلفة في نموه وتطوره ، وعندئذ ظهرت الحاجة إلى علوم اجتماعية ترصد وتفسر وتتتبأ بحركة التاريخ والمجتمع.

وكانت الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر وما صاحبها من اضطرابات وتحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة إيذانا ببداية الاهتمام بالعلوم الاجتماعية لبحث وتفسير تلك المصاحبات التي جاءت مع الثورة الصناعية ، وظهرت الوضعية Positivisim . وإذا كان علم الاقتصاد من أهم العلوم الاجتماعية التي ظهرت الحاجة إليه مع مولد الرأسمالية للكشف عن قوانين الإنتاج الرأسمالي فقد توالى مع الوقت ظهور بقية العلوم الاجتماعية الأخرى في صورتها المستقلة فظهر التاريخ وعلم الاجتماع وعلم السياسة ، وعلم الأجناس (الأنثولوجي)وعلم النفس. ومع هذا لا ننسى أن ابن خلدون في مقدمته الشهيرة كان سباقا عندما ابتدع علم الاجتماع وأسماه آنذاك

"علم العمران البشري" مستهدفا بذلك كشف القوانين التي تفسر الظاهرة الاجتماعية[٩] وكان أول من أدرك أن الحادثات الاقتصادية جزء من الحادثات الاجتماعية [١٠] .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية حدثت تغييرات شاملة وبعيدة المدى شملت كل مجالات الحياة الاجتماعية وانعكست على الحياة الفكرية والثقافية فكان لزاما أن يصاحب ذلك ويواكبه تطور في العلم بأنواعه ليكون عنصرا فعالا في تفسير حركة المجتمع وفي توجيه الإنتاج ، ومن ثم اتسعت سيطرة الإنسان على الطبيعة بظواهرها المختلفة .

ثم كانت الثورة التكنولوجية التي ربطت العلم بالإنتاج مباشرة وسيطر الإنسان على مصادر الطاقة المختلفة ، وتحقق تطور شامل في أقل من نصف قرن يفوق التقدم الذي حدث خلال قرون عديدة مضت ، ومع كل ذلك تطورت العلوم الاجتماعية وفروعها المختلفة لأن التكنولوجيا الحديثة ذات طابع اجتماعي أساسا، وتضيف قوى اجتماعية جديدة من أجل مزيد من الطابع الاجتماعي للرأسمالية [١١] ، وتزايدت الحاجة إلى البحث العلمي الاجتماعي من أجل مزيد من الفهم والوعي لما يجري في عالم تتسارع فيه حركة المجتمع الإنساني ومعها تتزايد الحاجة إلى متابعة التقدم الطفري في مجالات المعرفة المختلفة والمعلومات والاتصالات . وهكذا كان لزاما على العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة أن تواكب ما يحدث حولها من تحولات ، وتتغلب على تحدياتها وما يواجهها من صعوبات تحول دون ملاحقة ما يجري لمزيد من الفاعلية والتأثير والمشاركة في تفسير الواقع الإنساني المفعم بالتغيرات المتلاحقة ، من ثم كانت الحاجة إلى مناقشة التحديات (الصعوبات) وموقف المتخصصين منها وتطلعاتهم نحو مستقبل علومهم الاجتماعية.

ب- دور العلوم الاجتماعية بوجه عام.

تضمنت المقدمة بعض التحديدات الاصطلاحية لمفهوم العلوم الاجتماعية والتي تفيد في مجملها وتفصيلاتها بدرجة كبيرة في التعريف بدور أو مهمة العلوم الاجتماعية كمصدر رئيسي للمعرفة الإنسانية فمن قائل بأن العلوم الاجتماعية هي تلك النوعية من الدراسة التي تعنى بالإنسان ومجتمعه مستخدمة في ذلك قواعد المنهج العلمي للتعرف على ما يدور في المجتمع بين أفراده من علاقات وتفاعلات وعمليات اجتماعية وما يسفر عن ذلك من ظواهر ووقائع متباينة تحتاج إلى فهم وتفسير . ويراها آخرون بأنها الدراسة المنهجية المنظمة للإنسان كعضو في جماعة و مجتمع، ويشير إليها آخر بأنها تلك المعرفة العلمية التي تتعلق بالفرد في علاقات بالآخرين من حوله وبكل ما يحيط به من عناصر بيئته الاجتماعية والطبيعية وانعكاسات كل ذلك على الفرد والبيئة معا . بينما يرى البعض الآخر بأن العلوم الاجتماعية تدرس الواقع الاجتماعي بما فيه من أنساق اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية ،ولا يكون ذلك إلا من خلال المعالجة العلمية لهذا الواقع الاجتماعي ، وهي عندما تدرس الأنساق التي تمثل الواقع الاجتماعي إنما تبحث في الظواهر الاجتماعية المختلفة التي لا تدرس إلا من خلال تلك الأنساق الاجتماعية ، فالوجود الإنساني ظاهرة مركبة من تلك الأنساق المتشابكة والوقوف عليها يمثل الدراسة العلمية للإنسان في الواقع(١٢).

ومع تعدد وتنوع صنوف المعرفة الإنسانية فإن العلوم الاجتماعية تعمل على تأمين ذلك النوع من المعرفة المتعلقة بالفرد في علاقاته بغيره من المحيطين به وهو بصدد إشباع حاجاته والاستجابة لمتطلباته ، كما تركز العلوم الاجتماعية على المساحات التي يتحرك فيها الفرد أو الجماعة ، وعلى المؤسسات والتنظيمات التي تعمل على تيسير حياة الإنسان في المجتمع الذي يعيشون فيه وينتمون إليه(١٣).

ومن ثم فإن العلوم الاجتماعية من خلال ما تقوم به من دراسة للإنسان والمجتمع إنما تساعد مع العلوم الأخرى من أجل مساعدة الإنسان على إحكام سيطرته على بيئته الاجتماعية والطبيعية بعناصرها المختلفة ، وما يتضمنه ذلك من مزيد من الرفاهية والتقدم للبشرية كلها . فالعلوم الاجتماعية مع غيرها من فروع المعرفة الأخرى تعمل من أجل الإنسان وتساعده على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مقدرات وإمكانات الطبيعة لكي يحيا حياة كريمة بعيدا عن كل ما

يمكن أن يعيق تقدمه ورقيه في هذه الحياة . فوجود الإنسان في مجتمع هو دليل على وجود الطبيعة ، وتاريخ المجتمعات هو تاريخ امتلاك الإنسان للطبيعة ، وتتوقف درجة سيطرة الإنسان على الطبيعة على حجم ما تقدمه فروع المعرفة الإنسانية المختلفة – ومن بينها العلوم الاجتماعية- من معرفة بالطبيعة وعناصرها[١٤] .

جـ - ملامح وأبعاد التحديات التي تواجهها العلوم الاجتماعية عموما .

كانت العلوم الاجتماعية ولا تزال محورا للعديد من المناقشات والحوارات بين المشتغلين بها ،وبينهم وبين آخرين من خارج العلوم الاجتماعية من خلال مؤتمرات وندوات ولقاءات علمية عقدت لهذا الغرض هنا في عالمنا العربي ، وتنعقد اللقاءات وتنتهي مرات عديدة دون الخروج بحسم للقضية أو القضايا التي نظمت من أجلها تلك اللقاءات ،وما يدفعنا إلى هذا القول هو كثرة النقاش والجدل هنا وهناك ، وكثرة الانعقادات حول نفس الموضوع – العلوم الاجتماعية - وقديما قالوا لا خير في قول ما لم يتبعه عمل ، ونحن لنا عقود كثيرة نسمع قرقعة ولا نرى طحنا حول العلوم الاجتماعية . هاهي العلوم الطبيعية بدأت انطلاقتها منذ زمن بعيد مع مطلع القرن الثامن عشر ووصلت إلى ما نراه الآن من نظريات وقوانين تخدم البشرية منذ زمن بعيد ،وتتمتع معالجاتها بالدقة والضبط وتحظى نتائجها بكل الترحيب والتقدير . أما العلوم الاجتماعية والتي جاءت بدايتها بعد انطلاقة العلوم الطبيعية بحوالي قرن من الزمن أو يزيد لا تزال نظرياتها – ولا نقول قوانينها لندرتها – يعتريها عدم الدقة والشك في مصدرها أحيانا وفي صياغتها ومقولاتها أحيانا أخرى ،في عموميتها مرة وفي نسبيتها وتحيزها مرات .

لنا أن نتساءل إذا عن القضية أو القضايا التي تدور حولها كل هذه الحوارات والنقاشات بصدد العلوم الاجتماعية ،ويأتينا الرد خافتا على استحياء بأن العلوم الاجتماعية تعاني من إشكالية وأحيانا يقال من إشكاليات ، أو تحديات وصعوبات .

لكن ما هي تلك الإشكالية أو الإشكاليات (أو التحديات) التي أخذت – ولا تزال تأخذ- كل هذا الوقت والجهد من المتخصصين بالعلوم الاجتماعية في الداخل والخارج دون أن تعرف طريقها إلى الحل ، لا بد أنها معضلات وليست إشكاليات ؟ . وكيف ولا تزال العلوم الاجتماعية تعمل

وتخدم المجتمع الإنساني منذ ظهورها إلى الآن ،وهي تعاني من تلك الإشكاليات ،إلا إذا كانت لا تنتج شيئا ذا قيمة ؟ ، وهل هذه الإشكاليات تعاني منها العلوم الاجتماعية في عالمنا العربي فقط أم أنها إشكاليات ذات طبيعة عالمية تصطدم بها العلوم الاجتماعية في كل مكان من العالم ؟. أما التساؤل الأخير فيتعلق بمدى وعي غالبية - أو كل – المشتغلين بهذه العلوم الاجتماعية بتلك الإشكاليات ،وما هي مظاهر هذا الوعي ؟هل ترجم إلى مواقف إيجابية تعكس غيرة المتخصصين على بضاعتهم ؟ وما نظرة هؤلاء المتخصصون في العلوم الاجتماعية إلى المستقبل القريب أو البعيد لتلك العلوم ؟.

سوف نحاول الإجابة عن كل ما سبق من تساؤلات حول القضية المحورية للدراسة الحالية والمتعلقة بمستقبل العلوم الاجتماعية في خضم ما تعانيه أو تواجهه من تحديات أو إشكاليات ، وذلك من خلال الأدبيات المتداولة حول الموضوع منذ عقود، ومن خلال المعايشة والممارسة لأحد فروع تلك العلوم الاجتماعية – علم الاجتماع – لأكثر من ثلاثة عقود بعد طرح السنوات الأولى و المبكرة لدراسة التخصص، هذه الممارسة جاءت متنوعة من حيث مجالها العملي فتشمل مصر ، والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية والعربية (بلجيكا – والسعودية).

تشير الغالبية العظمى لأدبيات العلوم الاجتماعية خاصة تلك التي تتعلق بطروحات الندوات واللقاءات العلمية حول حاضر ومستقبل العلوم الاجتماعية إلى أن إشكالية أو إشكاليات هذه العلوم تتمحور حول خمس قضايا أساسية هي : قضية المعرفة ، قضية المنهج ، قضية الأيديولوجيا ، قضية التبعية ، وأخيرا قضية الحرية الأكاديمية أو قد يسميها البعض قضية الديمقراطية ، حيث تمثل هذه الإشكاليات الخمس تحديات أو صعوبات تناولتها العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية بالمناقشة والبحث . وسوف نتناول كل منها تباعا لنوضح ما يجعل كل منها إشكالية أو تحديا أمام المتخصصين في العلوم الاجتماعية ،و الآراء المتداولة حولها كل على حده .

أ - قضية المعرفة:

وتتلخص هذه القضية في القول بأن العلوم الاجتماعية ليست علوما بما تعنيه كلمة علم ، بل هي ضرب من ضروب المعرفة بمعناها الواسع وكفى ، ومرد هذا القول أو الدعوى أن العلوم الاجتماعية تتعامل مع الذات الإنسانية و واقعها الاجتماعي بصورة غير علمية أولا لأنها أي العلوم الاجتماعية لا تقدم في بحوثها لهذا الواقع إلا وصفا يقوم على التنظيم الانتقائي للواقع من خلال إطار تصوري صريح أو ضمني [١٥] . ليس هذا فقط بل إن السبب الأساسي في عدم صحة تسميتها علوم أنها لا يتوافر لها أهم شروط العلم مثل : الموضوعية ، الحتمية ، التجريب ،الضبط الكمي ، العمومية . وحتى لو توافرت لها بعض هذه الشروط فإن الظاهرة الإنسانية على عموميتها ذات خصوصية فريدة بحيث يصعب إخضاعها لكل شروط العلم على عكس ما هو عليه الحال بالنسبة للظاهرة الطبيعية[١٦]. ومن ثم تكون النتيجة أن بحوث العلوم الاجتماعية تأتي بعيدة عن الموضوعية وفي صورة تجزيء للواقع الاجتماعي وحصره في نطاق ضيق فتكون المحصلة هي الوقوع في خطأ التعميمات الكلية والأحكام العامة على المجتمع الإنساني[١٧].

وتعقيبا على تلك الاتهامات- وذلك قبل الرد عليها- يلاحظ أنها لا تخرج عن كونها شطحات لأناس بعيدين عن كل ما يجري في العلوم الاجتماعية لأن تخصصاتهم ربما تندرج هكذا تحت العلوم الاجتماعية لأنهم أغلبهم من محترفي الفلسفة التي يجعلونها مصدر المعرفة الرئيسي للإنسانية ولا أعتقد أن أحدا من المتخصصين في العلوم الاجتماعية بعيدا عن الفلسفة يهاجم تخصصه على هذا النحو وإلا سيكون كمن يهدم بيته بيديه، خاصة وأن الرد على مثل هذه الاتهامات يأتي من متخصصين في العلوم الاجتماعية وبصورة رفض عام وشامل لها جملة وتفصيلا. فالنسبية مبدأ يشمل كل العلوم الاجتماعية وغيرها من حيث خضوعها لظروف الزمان والمكان مع تفاوت في الدرجة ليس إلا ، وهذا يضع العلوم الاجتماعية في موقف الندية مع غيرها من العلوم الأخرى. وإذا كانت العلوم الطبيعية تباهي بالدقة والضبط لقوانينها العلمية لا نستطيع رغم ذلك أن نقول عليها قوانين يقينية أو حتمية ولكنها ترجيحية نظرا للتطور الذي يحدث كل يوم في تلك العلوم الطبيعية سواء من حيث الأساليب والأدوات أو النتائج الأمر الذي يدعم وجهة النظر التي ترى أن قوانين العلوم الطبيعية ترجيحية وليست حتمية حتى يخرج علينا ما ينافيها.

ب- قضية المنهج:

وتدور هذه القضية حول النقاط التالية :

١- ليست هناك إمكانية لإخضاع الظاهرة الإنسانية عموما لشروط ومواصفات المنهج العلمي ،لأنها تختلف تماما عن الظواهر الطبيعية التي تمتثل تماما لتلك الشروط .

٢- إن العلوم الاجتماعية تعتمد في بحوثها على محاكاة مناهج البحث التي تستخدمها العلوم الطبيعية رغم استحالة تحقق ذلك أو الوصول إلى ما وصلت إليه العلوم الطبيعية من نتائج عند استخدامها نفس المناهج .

٣- إن العلوم الاجتماعية تدرس عالما إنسانيا – يختلف عن العالم الطبيعي- لا يمكن التعبير عنه بصورة كمية لأن عالمها يتميز بالوعي والإرادة وظواهره ثنائية النسق (ظاهري -باطني) .

وللرد على هذه الدعوى بشأن المنهج نقول أن المنهج العلمي واحد في نهاية الأمر[١٨] لأن العلم واحد والقانون العلمي حتميا كان أو ترجيحيا أيضا واحد أيا كانت الظاهرة المدروسة، بينما الاختلاف في الأسلوب الذي تبحث أو تدرس به الظاهرة[١٩] .كما أن العلوم الاجتماعية تتناول ظواهرها الإنسانية تناولا كميا مستخدمة في ذلك الإحصاء والمسح الاجتماعي بطريقتيه ، وتخضع هذه الظواهر للقياس الكمي والكيفي معا من خلال منهجية تتعامل مع الجوانب المختلفة للظواهر .

كما أنه يجب أن نميز بين أمرين عندما نتحدث عن المنهج ، أولهما : طريقة البحث في العلم ، وثانيهما: الفلسفة التي تكمن وراء العلم أو كما يطلق عليها البعض فلسفة البحث [٢٠] أما الحديث عن نوعية الظاهرة الإنسانية وخصائصها التي تحول دون إخضاعها لقواعد المنهج العلمي لاختلافها عن الظاهرة الطبيعية التي تخضع بسهولة للمنهج العلمي نقول أن الاختلاف بين الظاهرتين إنما يرتد إلى تصور لا ينتمي للعلم وإنما ينتمي إلى مجال الفلسفة و الأيديولوجيا. إن العلاقة متبادلة بين كل من الطبيعة والمجتمع وينعكس ذلك على العلوم بأنواعها فيجعلها تتلاقى وتتكامل معها المعرفة الإنسانية رغم تنوع مصادرها مما يؤكد وحدة المنهج في النهاية.

ولأخيرا فإن الاهتمام العلمي في أي مجال من مجالات العلوم هو مشروع إنساني يرتبط بوجود الإنسان على الأرض ، ومن ثم يشترك البحث الاجتماعي والبحث الطبيعي في عنصرين أو خاصيتين أساسيتين هما [٢١] :

١ـ الدافع إلى السيطرة على الطبيعة خارج الإنسان وداخله .

٢ـ افتراض خضوع هذه الطبيعة لمسار حتمي يمكن كشفه ومعرفته والسيطرة عليه.

جـ ـ قضية الأيديولوجيا :

قد يكون منطقيا أن تستهل مناقشة هذه القضية من حيث موقفها كأحد التحديات (أو الصعوبات) أمام العلوم الاجتماعية بتحديد معنى ومدلول مصطلح الأيديولوجيا Ideology، وكيف ومتى تسللت إلى الفكر الإنساني عموما ، والعلوم الاجتماعية تحديدا.

كان ذلك عام (١٧٩٧م) عندما استحدث دي تراسي وزملاؤه هذا المصطلح واستخدموه بمعنى "علم الأفكار " ، واعتبروه وقتها قاعدة نظام اجتماعي وسياسي جديد قائم على العلم ، وفرع من علم الحيوان " البيولوجي " يختص بدراسة القدرات الفعلية للإنسان [٢٢] .

ثم ظهر هذا المفهوم مرة أخرى على يد ماركس من خلال كتاب "الأيديولوجيا الألمانية " ورغم أن ماركس لم يقدم تعريفا واضحا للمفهوم إلا أنه استخدم بمعنى الموقف الأيديولوجي أو التشويه الأيديولوجي ،أو الأيديولوجيا البرجوازية ، ومنذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا يستخدم هذا المفهوم في الفكر الإنساني بمعان خاصة بكل من يستخدمه يكيفها حسب توجهه وتصوره وسياقه الفكري . أما دور كايم فقد استخدم هذا المفهوم ضمن إطار نظرية المعرفة وجعل منه صورة متخيلة للعالم في ذهن الإنسان تنتج من عمليات عقلية هي من صميم خواص العقل البشري . وعودة إلى ماركس نجد أنه استخدم المفهوم ليشير به إلى الوعي الزائف ولم يكن يعني أن كل وعي زائف أيديولوجيا ، ولكنها الوعي الزائف الناتج عن التكوين الطبقي للمجتمع لستر أو حجب التناقضات الطبقية و بالتالي استمرار وضعية الاستغلال ، ويرى ماركس أن دور العلم هو كشف هذا التشويه أو التزييف الطبقي . واعتبر لينين الأيديولوجيا مجموع أشكال المعرفة و النظريات التي تنتجها طبقة معينة للتعبير عن مصالحها ، وهي ترتبط بالطبقة بصرف النظر عن تقييمها المعرفي الذي يرتبط بكل طبقة على حده.

أما المجري لوكاش في كتابه "التاريخ والوعي الطبقي" عام ١٩٢٢ عرّف الأيديولوجيا بأنها الوعي الطبقي الذي يأتي كنتاج للبناء الفوقي ومساوله، حيث يكون لكل طبقة إيديولوجيتها الخاصة بها ، وهو بذلك يتفق مع لينين في تعريفه للأيديولوجيا . أما غرامشي فقد عرّف الأيديولوجيا في عشرينيات القرن العشرين بأنها تساوي الفلسفة والسياسة أي مجمل الأفكار التي تحرك المجتمع وتكون أساسا لوجوده وحركته وهي لا تشمل فقط النظريات والأفكار العامة بل تشمل كذلك أنساق القيم والمعتقدات وهي كبناء فوقي لها القدرة على التأثير على البناء التحتي . ويرى ألتوسير أن الأيديولوجيا تعبر عن الطريقة التي يعيش بها الناس العلاقة بينهم وبين ظروف وجودهم وأن لها وجودا ماديا يتجسد في مؤسسات الدولة ولجهزتها الأيديولوجية وهي تعمل على ضمان تماسك المجتمع من خلال تشكيل الأفراد عبر المؤسسات الأيديولوجية للدولة . وأما كارل مانهايم فيرى أن الأيديولوجيا هي مجمل الأفكار والآراء والنظريات والقيم التي تعبر عن جماعة معينة في إطار تاريخي .مما سبق يتضح أنه لا يوجد معنى متفق عليه لمفهوم الأيديولوجيا إلا أن القاسم المشترك هو أنها تشير إلى علاقة المعرفة بالوجود الاجتماعي[٢٣] .

أما بالنسبة لجوهر قضية الأيديولوجيا كأحد التحديات التي تواجه العلوم الاجتماعية فسوف نتناولها من خلال المحاولة التالية:

١- علاقة العلم بالأيديولوجيا. ٢- الانحياز الأيديولوجي وأثاره. ٣- الصـــراع الأيديولوجي وأثاره.

بالنسبة لعلاقة العلم بالأيديولوجيا تختلف العلاقة حسب نوع العلم الذي نتحدث عنه لأن العلاقة بينهما تختلف من العلوم الاجتماعية إلى العلوم الطبيعية ، أي أنها علاقة تتوقف على المقصود بالعلم من حيث كونه علما طبيعيا أم اجتماعيا . فمثلا يرى دور كايم أن القضية تنحصر في حدود العلاقة بين العقل البشري والعالم الطبيعي الخارجي فالأيديولوجيا هي التصور غير الصحيح للعالم الخارجي لا يمكن التخلص منها إلا عن طريق العلم لأنه كفيل بتحقيق معرفة حقيقية عن العالم الخارجي .

أما ماركس فإذا كان يعتبر الأيديولوجيا تشويه للواقع الناتج عن التفاوت الطبقي في المجتمع إلا أن العلوم الطبيعية التي تتميز بدقتها – من وجهة نظره- قادرة على كشف حقيقة العالم

الخارجي ، بينما تخضع العلوم الاجتماعية (الإنسانية) للتشويه الأيديولوجي بل هي الشكل المعرفي الذي تتخفى فيه الأيديولوجيا في ظل النظام الرأسمالي ، باختصار يرى ماركس أن الأيديولوجيا هي نقيض العلم (الاجتماعي)، بينما يرى انجلز أن الأيديولوجيا تستمد مصداقيتها من العلوم الطبيعية ،حيث يعتبر الأيديولوجيا علم من العلوم • أما لينين فيقدم فهما إيجابيا للأيديولوجيا في علاقتها بالعلم ، فبينما يرى لينين أن العلوم الطبيعية أحد مكونات البناء الفوقي للمجتمع وتحظى بالتقدير التام والثقة المطلقة وتدخل ضمن قوى الإنتاج ، يرى العلوم الاجتماعية جزءا من الأيديولوجيا وتتوقف علميتها على مدى تمثلها لمصالح الطبقة العاملة أي إيديولوجيا البروليتاريا في مقابل الأيديولوجيا البرجوازية التي تعبر عن وعي زائف ،بينما تعبر الأولى عن وعي صحيح وغير زائف ، ويعد لينين بذلك على النقيض من ماركس الذي جعل العلوم الاجتماعية نقيضا للأيديولوجيا، ويرى لينين أن سيادة العلم رهنا لسيادة البروليتاريا وتحقيق الاشتراكية • ويتفق لوكاش مع لينين في أن سيادة العلم أي المعرفة الحقيقية رهينة بسيادة الماركسية أي أيديولوجيا البروليتاريا ، ونفس الشيء فعله غرامشي الذي يستخدم الأيديولوجيا بالمعنى اللينيني أي مجموع النظريات والأفكار السياسية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية والفلسفية ، ولكنها لا تعبر عنده عن وعي طبقة معينة ،وأن العلوم الاجتماعية تعتبر جزءا من الأيديولوجيا•

ويرى ألتوسير أن هناك معرفة أيديولوجية وأخرى علمية ، والمعرفة تبدأ بالأيديولوجيا وإن كانت الأيديولوجيا -من وجهة نظره – معرفة غير صحيحة ونقيضا للعلم الذي يمثل المعرفة الصحيحة ،ومن ثم فإن دور العلم هو القضاء على الأيديولوجيا وليس مجرد كشفها كما يرى ماركس • وأخيرا يرى مانهايم أن العلوم الاجتماعية لا تعبر عن الحقيقة وأنها جزء من الأيديولوجيا التي لا تعبر بطبيعتها هي الأخرى عن الحقيقة لأنها منحازة طبقيا[٢١].

خلاصة القول أن العلاقة بين الأيديولوجيا والعلوم الاجتماعية لا تسفر عن نتيجة بل تزيد القضية تشويشا نتيجة غموض وتناقض المفاهيم ،والذي يستحق البحث هو قضية الإسناد Imputation أي العلاقة بين المعرفة من حيث إنتاجها وتنميتها واستخدامها والوجود الاجتماعي•

ننتقل إلى القضية الثانية والمتعلقة بالتحيز الأيديولوجي لنجد أنفسنا أمام اتجاهين : أحدهما تقليدي أكثر رسوخا متمسك بالعلم ويميز بوضوح بينه وبين الأيديولوجيا ولا يعترف بما يسمى الأيديولوجيا العلمية ،وأن العلم الاجتماعي هو الطريق الوحيد لمعرفة اجتماعية منضبطة ومحل ثقة . أما الاتجاه الثاني فهو أكثر جرأة على ما يعرف بالمسلمات العلمية المتعارف عليها ويشكك في إمكانية التخلص من التحيز الأيديولوجي وأنه يجب إعادة النظر في المصادر المختلفة للمعرفة الاجتماعية والبحث عن مصادر معرفية جديدة (الأدب ، الفن ، الدين ..إلخ) والتعامل معها بمسؤولية أخلاقية (علمية) مستقلة[٣٥] .

لاشك أن التحيز الأيديولوجي وارد في العلم أيا كان نوعه (اجتماعي أم طبيعي)وسواء كان هذا التحيز بوعي أو من غير وعي ففي الحالة الأولى يسمى تبريرا بينما في الحالة الثانية فإنه ينتج عن نقص المعرفة العلمية الذي يمنع من الوصول للحقيقة العلمية . ويرى البعض أن التحيز الأيديولوجي من بين أسباب أزمة العلوم الاجتماعية رغم أنه من صميم الاشتغال بالعلوم الاجتماعية ، إلا أن المطالبة بالتخلص من التحيز الأيديولوجي مهما كانت أهميتها فإنها تعني المطالبة بتخلي العلوم الاجتماعية عن فاعليتها الإنسانية لأن أصحاب هذه الدعوة ليست هم أنفسهم عقولهم خاوية (من الأفكار المتحيزة) بل لهم قيم ومصالح وأهداف من وراء ما يقومون به من أبحاث[٣٦].

وفيما يتعلق بالقضية الثالثة والمتعلقة بالصراع الأيديولوجي وآثاره ، فإنه غالبا ما يكون صراعا فوقيا لأن الجماهير منصرفة ومبعدة عن قصد ، ويغلب على الصراع الأيديولوجي الطابع النظري وتقل فيه الممارسة العملية ، وتختلف أساليبه تبعا لخصائص البيئة الاجتماعية التي تعكس توزيع القوة والسلطة والثروة ، لأن الصراع فيه تعبير عن القوى المسيطرة أساسا.

وتميل دعاوى الصراع الأيديولوجي - أحيانا – لأن تكون مفروضة على الواقع من أجل القفز على هذا الواقع وتخطي الجماهير وعيا وتوجيها ، ويتم حسم الصراع حسما وسيطا انتقائيا حينا وتلفيقيا حينا آخر ، وبالتراضي أحيانا أخرى ويساهم الصراع عموما في تفاقم أزمة العلوم الاجتماعية

وخاصة أزمة علم الاجتماع وفي اغترابه عن موضوعه وفاعليته الإنسانية ، رغم أن ذلك يؤدي إلى ظهور الفكر ونقيضه ، والفعل ورد الفعل و الحركة المضادة عموما للفعل السائد[٢٧].

د- قضية التبعية:

ما نعنيه هنا بالتبعية Dependency أي التبعية الفكرية طالما أن موضوعنا يتعلق بالعلم عموما ، والعلوم الاجتماعية تحديدا على اعتبار أن القضية أيا كان نوعها ليست إلا أحد التحديات التي تواجه العلوم الاجتماعية في عالمنا العربي . بداية لابد من التسليم بأن علومنا الاجتماعية - في العالم العربي – تعاني قدرا من التبعية الفكرية ، إلا أنه يجب أن نستفسر عن بعض النقاط الأساسية المتعلقة بتلك التبعية والتي من أهمها : حتمية التبعية الفكرية (للغرب) ، كيفية التخلص من التبعية ، ثم الموقف من النظريات الغربية في مجال العلوم الاجتماعية ، هل نتعامل معها أو نرفضها من منطلق مبدأ الرفض للتبعية الفكرية أساسا ؟.

يذهب أنصار حتمية التبعية الفكرية للغرب إلى أن ظاهرة التبعية في مجتمعاتنا ليست إلا نتاجا طبيعيا لمناخ عام يتسم بالتبعية في مختلف جوانب حياتنا ، لأننا "تابعون " بكل معاني هذه الكلمة ، لأن مجتمعاتنا فقدت الثقة بنفسها وانبهرت بالغرب في كل شيء معترفة بذلك بتفوق العقل الغربي ، واستحالة إقامة تنمية حقيقية دون الاعتماد على الغرب ،فكيف يكون لمجتمع تلك هي حالته أن يكون مبدعا وخلاقا فكريا . إن كل ما ننتجه في بلادنا العربية يفتقر إلى الابتكار الحقيقي سواء كان إنتاجا فكريا نظريا أو عمليا ، ومن ثم توجهنا شطر الغرب ننتظر كل ما ينتجه نتلقفه حتى دون تمييز أو تمحيص أو نقد . إن أهم مظاهر تلك التبعية الفكرية في بلادنا العربية هو الاتجاه نحو الاهتمام بقضايا وموضوعات نظرية أو تطبيقية قد تكون لها أهميتها في المجتمعات الغربية رغم افتقارها لتلك الأهمية عندنا ، وأحيانا كثيرة ننقل نظريات غربية ، ونطبقها في بحوثنا ودراساتنا دون التفكير في جدواها أو حتى مصداقيتها في بلادها ، ودون إبداء أي تحفظات عليها . وعندما نتحدث عن قضايا التنمية في بلادنا العربية ، مثلا ، نجد أننا نتناولها بمفاهيم ونظريات الغرب وأطره التصورية ، رغم أن نظرياتهم تعبر أساسا عن مجتمعاتهم وبيئاتهم بالدرجة الأولى لأنهم لا يفكرون من أجلنا ولا يشغلهم تقدمنا أو تخلفنا بل العكس أن الاختيار الأخير هم أحرص ما

يكونون عليه لنظل نمد أيدينا ونغلق عقولنا ولا نفكر إلا بعقولهم ولا نعمل إلا من خلال تصوراتهم هم لما يدور عندنا وما يجب أن نفعله من أجل النهوض والتقدم للأمام ولو لخطوات قليلة بعيدا عن التخلف الذي يلتصق بنا أو نلتصق نحن به فالنتيجة واحدة[٢٨].

تلك هي التبعية الفكرية للغرب رغم الرفض لفكرة حتميتها بحجة أنها مقولة إيديولوجية متحيزه لأنها تستهدف في النهاية تكريس الوضع القائم ومن ثم تستبعد أي محاولات للخروج من دائرة التبعية ، لأن التبعية قد تكون اختيارية وقد تكون مفروضة بحكم نظم و أوضاع سياسية واقتصادية معينة . ولكن كيف نتخلص من التبعية الفكرية عموما؟، يدعو البعض إلى ضرورة التمركز أو التمحور حول الذات وبناء مناهج ونماذج تصورية مستقلة خاصة بمجتمعاتنا وظروفها ، ويجب أن نتجه إلى تراثنا وتحييه لإيجاد شيء يتسم بالأصالة وينبع من ذواتنا بعيدا عن التبعية . ويرى آخرون أن كثرة الحديث عن التبعية إنما يعكس نفسية معقدة تشعر بالعجز والقهر والإفلاس إزاء خصم قوي عنيد ، فالغرب يأخذ بعضه من بعض في الفكر وغيره ، وقد أخذ الغرب منا قديما أيام كان العرب والمسلمين في أوج ازدهارهم حضاريا فلماذا لا نأخذ عنهم الآن ،لأن الأمر لا يخرج عن كونه تلاقح وتفاعل حضاري بيننا وبين الغرب ، وقد فات هؤلاء أن التلاقح والتفاعل يعني أن نأخذ ونعطي معا لا أن نأخذ ونظل نأخذ دون أن نعطي ، فنحن نأخذ من الغرب ماذا نعطيه في المقابل ؟ وهناك من يرى أنه لا سبيل للتخلص من التبعية إلا بتوافر تحرر الإرادة السياسية والريادة العلمية في مجال العلوم الاجتماعية من خلال بناءات نظرية تنبع من بيئاتنا الاجتماعية والثقافية وتحمل ملامحها من خلال البحوث والدراسات المتعمقة لواقعنا و ذواتنا .

وإذا كان لنا أن نستخدم أو نستفيد من بعض النظريات والمنجزات الفكرية الغربية فلا مانع لكن بعد الاحتكام إلى صلاحيتها وملاءمتها وتحليل لمضامينها وأنها لا تخرج عن كونها فكر نظري وليست أشياء أخرى قدمت لنا في شكل نظريات ، أي لا بد من النقد والتمحيص لكل ما يفد إلينا حتى لا نكتشف بعد فوات الأوان أن ما يقدم لنا ونقبله هكذا دون تفكير ليس علما خالصا[٢٩].

هـ - قضية الحرية الأكاديمية :

مما لاشك فيه أن عالمنا العربي يعيش أزمة ديمقراطية حقيقية تنعكس على مختلف جوانب الحياة ، وفي مجال العلوم الاجتماعية تحديدا تتضح تلك القضية بدرجة كبيرة لأن الديمقراطية والدراسات والبحوث الاجتماعية لا يتم تنفيذها بقرار لأنها تمارس في ظل إطار ومناخ لا تصلح معه القرارات لأن ذلك يعني تهميش دورها في المجتمع وجعلها واجهة لصناع القرار وليس تعبيرا عن إرادة حرة . من هنا تضح العلاقة بين الديمقراطية من ناحية والحرية الأكاديمية من ناحية أخرى إذ أن غياب الديمقراطية يعني غياب الحوار والنقد والرأي الآخر ، لقد أثر غياب الديمقراطية في كثير من مجتمعاتنا العربية لفترة طويلة على القدرات الإبداعية والفكرية في هذه المجتمعات كما انعكس ذلك على طبيعة العلاقة بين المفكرين والباحثين وبينهم وبين صانعي القرار في مجتمعاتهم

إن تخلف العلوم الاجتماعية في العالم العربي قد لا يرجع فقط إلى عدم وجود مناخ ديمقراطي صحي يسمح بهامش كبير من الحرية الأكاديمية ومن ثم مزيد من الإبداع الحر للمفكرين والباحثين ، ولكن هناك أمراض أخرى تبدو لصيقة بهذه العلوم أدت إلى اغترابها وعزلتها عن الواقع الذي تعمل فيه ، من هذه الأمراض السلبية ، الشك ، اللامبالاة ، الخوف ، التملق ، المحاباة للسلطة فانصرف المشتغلون بهذه العلوم الاجتماعية عن قضايا مجتمعاتهم الأساسية وانشغلوا بقضايا هامشية تحت إشراف وتوجيه النظام . ويرتبط بهذه القضية أيضا سيطرة المؤسسات العسكرية في المجتمعات النامية على مجمل الحياة لأنها مؤسسات لا تعكس الصورة الحقيقية للديمقراطية مما يؤدي إلى خلق مناخ لا يسمح بالإبداع وحرية الحركة في مجال البحوث والدراسات الاجتماعية . ولا ننسى أيضا المناخ السائد في المؤسسات الأكاديمية في هذه المجتمعات والذي يعد بدوره عائقا أمام الفكر الناقد المبدع الذي ينتهي بالابتكار والتطوير نظريا وتطبيقيا .

وإذا بحثنا لذلك المأزق عن مخرج نجد أننا أمام أكثر من رأي في هذا الاتجاه فهناك من يدعو إلى بحث ودراسة المحددات والعوامل التي تؤدي إلى تضييق هامش الحرية الأكاديمية

وتقويضها والتخلص منها ، والبحث عن صيغ تنموية تتلاءم مع الأوضاع الحالية في المجتمعات العربية ، وتوفير حد أدنى من الحداثة الاجتماعية من خلال إيجاد بنية اجتماعية تسمح بمزيد من الديمقراطية ومن ثم الحرية الأكاديمية . ويرى فريق آخر بأن ذلك يستوجب تغيير النظم السياسية لتكون أكثر تعبيرا عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات التي ليس بها مناخ ديمقراطي ، بينما نجد فريق ثالث يلقي بمسؤولية ذلك كله على مجتمع المثقفين والمفكرين والباحث ويطالبهم بضرورة محاولة تقديم حلول واقعية من خلال الدراسة الحقيقية لواقع مجتمعاتهم بدلا من مجرد الاستسلام والخنوع والشكوى أو الانصراف إلى اللامبالاة والسلبية مما يعني مزيدا من الإحباط والجمود.

د- أهم تطلعات وطموحات المشتغلين بالعلوم الاجتماعية:

يتطلع المشتغلون بالعلوم الاجتماعية في عالمنا العربي إلى غد يحمل لهم إشراقات مستقبل أفضل من حاضرهم الذي يموج بالتحديات والصعوبات التي توشك أن تعصف بالكثير من تخصصات هذه العلوم الاجتماعية ونحن نعيش عصرا تسوده العولمة التي اجتاحت كل مجالات الحياة لا سيما مجال المعلومات والمعرفة بأنواعها المختلفة . ولكننا ملؤنا التفاؤل نحن المشتغلون بالعلوم الاجتماعية لأن لنا تطلعات وطموحات مشروعة هدفها أن تتخلص علومنا من القدر الأكبر من التحديات التي أشرنا إليها في الجزئية السابقة في خمس قضايا أساسية :المعرفة ، المنهج ، الأيديولوجيا ، التبعية (الفكرية) ، الحرية الأكاديمية .ولأننا رغم التحديات نعمل ولم تتأثر عزائمنا ولن تثنينا الصعوبات لأننا نؤمن بمشروعية تطلعاتنا من ناحية وبإمكاناتنا من ناحية أخرى .

أما فيما يتعلق بتطلعات وطموحات المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فإنها تنطلق أساسا من قاعدة التحديات التي أسهبنا في شرحها وأوجزناها هنا ، ومع ذلك سوف نعرض - بإيجاز - أهم تلك التطلعات والطموحات فيما يلي :

١ـ نتطلع إلى مستقبل لا يجرؤ فيه أحد على وصف العلوم الاجتماعية بأنها ليست علوما بما تعنيه كلمة علم ، ولكنها مجرد معارف.

٢ـ نأمل في إنجازات لعلومنا الاجتماعية تفيد الإنسانية بنفس المستوى الذي استفادت به من العلوم الأخرى .

٣ـ نطمح في مناهج لبحوثنا يتوافر لها من الضبط والدقة والإحكام ما يوفر لنتائجها الثقة والاطمئنان.

٤ـ نريد أن نرى بحوثنا الاجتماعية منصبة على قضايا مجتمعاتنا على كل مستوياتها .

٥ـ نأمل في التخلص من التحيز الأيديولوجي ونتمسك بالمنهج العلمي المحايد .

٦ـ نريد أن نتحلى بالموضوعية والدقة في كل بحوثنا العلمية .

٧ـ نرفض التبعية الفكرية ونقبل التبادل الفكري من موقف الندية.

٨ـ نريد أن نخضع كل ما يفد إلينا من الغرب للرؤية النقدية الواعية.

٩- نطمح في تجسير الهوة بين بحوثنا العلمية وصانعي القرار في مجتمعاتنا .

١٠- نطمح في مزيد من الرعاية والدعم ماديا ومعنويا للبحث العلمي الاجتماعي .

١١- نأمل في مزيد من الاهتمام للإبداع والمبدعين في مجالات البحث العلمي.

١٢- نتطلع إلى الوصول إلى نظريات علمية مستمدة من واقعنا العربي الإسلامي .

١٣- نريد مزيدا من الالتحام بين النظرية والبحث العلمي في علومنا الاجتماعية.

١٤- نتطلع إلى المزيد من الحرية الأكاديمية لتوفير المناخ الملائم للإبداع والابتكار .

١٥- نأمل في التمسك أكثر بالهوية العربية والإسلامية في بحوثنا الاجتماعية .

١٦- نطمح إلى أفضل استفادة ممكنة من نتائج البحث العلمي الاجتماعي .

١٧- ما أجمل أن نلتزم بالأمانة العلمية في بحوثنا الاجتماعية عموما.

١٨- ضرورة الالتزام بالمنهج العلمي مهما كانت موضوعات البحوث.

تلك هي أهم ما يتطلع إليه المشتغلون بالعلوم الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية ولكن لا نريدها شعارات فقط وإنما أهدافا نسعى إلى تحقيقها جميعا إذا وضعنا في الاعتبار أن علومنا بحق تحتاج منا إلى وقفة جادة ملؤها الإرادة والإخلاص لتعويض ما فات والنهوض بالعلوم الاجتماعية من أجل مستقبل يتحقق فيه ما نتطلع إليه لأنفسنا ولعلومنا الاجتماعية .

٥ـ الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة :

تتراوح الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية بين ندوات عقدت مباشرة حول العلوم الاجتماعية ، والبحث العلمي الاجتماعي ، أو دراسات وبحوث تناولت قضايا العلوم الاجتماعية بصفة عامة والبحث العلمي الاجتماعي بصفة خاصة ، وسوف يعرض الباحث لتلك الأدبيات بعد تصنيفها إلى مؤتمرات وندوات ، ثم بحوث ودراسات مراعيا في ذلك العرض البعد الزمني لها جميعا داخل التصنيف ، على النحو التالي :

أ ـ المؤتمرات والندوات :

١ـ حول " إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي"

عقدت ندوة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٨٣ ، شارك فيها جمع من المتخصصين في العلوم الاجتماعية ، ودارت الندوة حول ستة محاور رئيسية هي : المعرفة، المنهج ، الأيديولوجيا ، الديمقراطية ، التبعية ، التراث .تتميز المحاور الثلاثة الأولى بأنها عالمية المقولات التي تتناولها ، بينما تتقسم المحاور الثلاثة الأخيرة بأنها لصيقة بالواقع العربي من حيث مسمياتها ومقولاتها . ولقد تضمن الكتاب الذي صدر عن الندوة عشرين مقالا حول المحاور الستة السابقة قدمها متخصصون في مجال العلوم لاجتماعية شملت التخصصات التالية : الاجتماع، علم النفس ، الفلسفة ، الاقتصاد ، العلوم السياسية ، الدراسات الاستراتيجية ، البحث العلمي الاجتماعي ، الإدارة ، ... إلخ.

جاءت الندوة كأول ندوة من نوعها في العالم العربي تناولت تلك القضايا والموضوعات بصراحة ووضوح وجرأة ، ويمكن إيجاز أهم نتائج المناقشات في الآتي :

أ ـ أن العلم الاجتماعي - الذي حيرنا - ربما يعتبره بعضنا جانبا من المعرفة راقصا على السلم ما بين غياهب الفلسفة وأحلام وتفاؤل الرياضيين من حيث دراسته للظاهرة الاجتماعية .

ب ـ هناك تباين واضح بين المشتركين في الندوة حول إمكانية إخضاع الظاهرة الاجتماعية للمنهج العلمي بخطواته وشروطه المعروفة .

ج- إن علومنا الاجتماعية في وضع شديد الخصوصية و الحساسية في مجتمعاتنا العربية لأنها علوم ذات مضامين سياسية .

د- إن العاملين في مجال العلوم الاجتماعية مطالبون بالاتفاق فيما بينهم ودون ما فرض عليهم ، مطالبون بقدر من الاتفاق على قدر متيقن من المحددات المتفق عليها والتي تساعدنا على تبين طريقنا كأصحاب رسالة في هذا المجتمع .

٢- خلال الفترة ٥-٦ ديسمبر ١٩٩٩م عقدت ندوة " البحث العلمي في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي " في سوريا تحت رعاية وزارة التعليم العالي ، وقد تناولت المناقشات ثلاثة موضوعات هي :علمية البحث الاجتماعي ، أزمة البحث العلمي وخصائص الباحثين ، ثورة المعلومات ومعوقات البحث العلمي الاجتماعي، أما كتاب الندوة فقد تضمن اثنتي عشر بحثا ودراسة دارت جميعها حول الموضوعات الثلاثة السابقة ، وقد انتهت الندوة إلى توجيهات كان أهمها ما يأتي :

أ- زيادة الإنفاق على البحث العلمي في المجالات الاجتماعية .

ب- ضرورة بناء استراتيجيات وسياسة عربية لتطور البحوث في العلوم الاجتماعية وربطها بسياسات واستراتيجيات العلوم و التكنولوجيا بعامة .

جـ- ضرورة الاهتمام بتطوير التكوين العلمي للباحث في مجال العلوم الاجتماعية من خلال تنمية التفكير التحليلي .

د- إنشاء مراكز للبحث العلمي في العلوم الاجتماعية قطريا وقوميا .

هـ- تشجيع إقامة شبكة عربية لأقسام الاجتماع في الجامعات العربية من خلال الإنترنت .

و- تشجيع قيام الجمعيات والمنظمات المختصة بالعلوم الاجتماعية وبحوثها قطريا وعربيا .

ز- دعم إقامة قاعدة معطيات للمعلومات العربية قطريا وعربيا .

ح- تأسيس صناديق دعم للبحوث الاجتماعية .

ط- توحيد المصطلحات الخاصة بالبحوث الاجتماعية في الوطن العربي .

ي- إقامة ندوة للعلوم الاجتماعية كل عامين .

ب- بحوث ودراسات:

١- في دراسة لزهير حطب عام ١٩٨٥[٣٠] بعنوان " مساهمات الاجتماعيين العرب في قضايا التنمية " دراسة تحليلية لعينة من الأبحاث المنشورة في بعض الدوريات المتخصصة ٠ شملت الدراسة ٦٥١ دراسة وبحثا جاءت موزعة على ٣٨ عددا للدوريات الثلاث التالية: شؤون عربية، المستقبل العربي ، الفكر العربي ، غطت المجالات السياسية ، الاقتصادية ، الدينية ، التربوية ، الاجتماعية ، السكانية ، الإعلام ، التكنولوجيا ، التاريخية ٠٠٠ إلخ ٠

وقد وصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

أ- تتباين القضايا التي تناولتها البحوث والدراسات في أهميتها تبعا لقربها أو بعدها عن القضايا الأساسية على صعيد العمل الاجتماعي العربي ٠

ب- وضوح الهم التنموي العربي في الموضوعات والدوريات الثلاث ٠

جـ- توجد حالة تشتت بين الأبحاث وتكرار في معالجة القضايا من حيث المحتوى أو الشكل.

د- ضيق إطلاع الحاكم العربي وإعراضه عن الباحث العلمي٠

هـ- يعيش الباحثون الاجتماعيون العرب حالة فراغ هائلة وقاتلة، والحاكم العربي لا يقوم بدوره في تشجيع البحث العلمي ٠

و- تعتبر الهموم الاجتماعية التي حملتها الدوريات بالإجماع جديرة بالعناية والتوقف والدراسة لأهميتها ٠

٢- أجرى نبيل السمالوطي[٣١] في عام ١٩٩٥ دراسة تحت عنوان " أزمة علم الاجتماع في العالم العربي – دراسة نقدية استطلاعية للمشتغلين بالعلم " على عينة قوامها ٤٨ عضو هيئة تدريس من المتخصصين في علم الاجتماع من جنسيات متعددة : سعودية ، مصرية ، سودانية ، جزائرية ٠ كانت أهم نتيجة خرجت بها تلك الدراسة هي أن أغلب البحوث في مجال علم الاجتماع لا تزال بحوثا ديكورية لا تهتم بالمشكلات والقضايا المجتمعية الملحة ، وإذا تناولتها يكون بلا تعمق وإنما بصورة سطحية ٠

٣- وفي دراسة أجراها باحث الدراسة الحالية[٣٢] عام ٢٠٠٢ تحت عنوان " البحث العلمي الاجتماعي .. الواقع والطموحات – دراسة استطلاعية لعينة من الباحثين" شملت ٧٣ ثلاثة وسبعين متخصصا في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، وعلم النفس والتربية من أربع جنسيات : سعودية ، مصرية ، سودانية ، سورية . حاول الباحث في هذه الدراسة تحديد أهم ملامح ومعالم الواقع الفعلي وكذلك مستقبل (طموحات) البحث العلمي الاجتماعي كما يراها المشتغلون به في الوقت الحاضر وقد توصل الباحث إلى نتائج أهمها ما يلي :

أ- توجد حاجة ماسة إلى التدقيق في اختيار أنسب النظريات وتوظيفها والاستفادة منها كما يجب .

ب- لا تزال صياغة الفروض تعاني من عدم الدقة ، كما أن نسبة قليلة من الباحثين لا ترى أهمية كبيرة للخلفية النظرية للفروض.

جـ- هناك اتجاه واضح إلى المفاضلة بين التساؤلات والفروض في البحث العلمي .

د- يميل الباحثون إلى استخدام أكثر من منهج في بحوثهم الاجتماعية .

هـ- رغم أهمية الإحصاء في عملية البحث إلا أن الباحثين لا يدركون أن استخدام الإحصاء وسيلة وليست غاية .

و- لا تزال الحاجة ماسة إلى وضع خريطة لأولويات اهتمامات المجتمع وقضاياه.

ز- لا تزال الحاجة قائمة إلى دعم صانعي القرار ماديا ومعنويا .

ح- هناك قصور في صياغة نتائج وتوصيات البحوث إجرائيا حتى يسهل استيعابها ووضعها موضع التنفيذ من جانب المسؤولين.

وفيما يتعلق بأهم الطموحات المحددة لمستقبل البحث العلمي الاجتماعي كما صدرت عن المبحوثين فقد صدرت على النحو التالي :

أ- ضرورة تأمين التمويل المناسب للبحث العلمي الاجتماعي .

ب- تحقيق أفضل استفادة ممكنة من نتائج البحوث العلمية الاجتماعية.

جـ- ضرورة تجسير الهوة بين البحث العلمي الاجتماعي وصانعي القرار .

د- ضرورة الالتزام بالأمانة العلمية في البحث الاجتماعي .

هـ- ضرورة الالتزام بالأصالة في اختيار القضايا البحثية التي تهم المجتمع.

و- الاختيار الأنسب والتوظيف الأفضل للنظريات التي توجه البحث العلمي.

ز- الحاجة إلى الإبداع والابتكار في البحث العلمي الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالأدبيات السابقة من حيث مضامينها ونتائجها وأهميتها بالنسبة للدراسة الحالية يلاحظ عليها الآتي :

١- جاءت موضوعات الندوات والدراسات متقاربة بدرجة كبيرة من حيث مضامينها من ناحية وقربها الواضح من موضوع الدراسة الحالية من ناحية أخرى .

٢- تدرجت الأدبيات من حيث مداها الزمني من الأقدم (١٩٨٣م) إلى الأحدث (٢٠٠٢م) .

٣- تنوع المجالين المكاني والبشري للأدبيات سواء كانت ندوات أو دراسات ، فبينما عقدت الندوات في مصر وسورية شملت الدراسات والبحوث جنسيات عربية متنوعة : مصرية ، سورية ، سعودية ، جزائرية سودانية.

٤- جاءت نتائج الندوات والبحوث في مجملها وتفصيلاتها معبرة عن الهموم العربية المشتركة للعلوم الاجتماعية سواء ما يتعلق منها بالتحديات ، الصعوبات ، أو التطلعات التي تخص هذه العلوم أو مشكلات و سلبيات البحث العلمي الاجتماعي على الساحة العربية عموما .

٥- تستفيد الدراسة الحالية بصورة مباشرة من تلك الأدبيات التي عرضت بلا استثناء وبصفة خاصة ندوة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (١٩٨٣) زهير حطب (١٩٨٥)، ودراسة الباحث السابقة(٢٠٠٢م).

٦- الإجراءات المنهجية للدراسة .

أ- مجتمع الدراسة :

تتعامل الدراسة الحالية مع مجتمعين للدراسة الأول تمثله بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المنشورة في دورية كلية آداب المنيا منذ عام ١٩٨١م (بداية صدورها) وحتى عام ٢٠٠١م (مدى زمني قوامه إحدى وعشرين عاما)، وقد بلغ مجموعها ٨٢ اثنتين وثمانين بحثا ودراسة شملتها الدراسة الحالية جميعها . أما المجتمع الثاني فتمثله القوة الحالية لقسم الاجتماع بكلية آداب المنيا وتبلغ اثنتين وثلاثين عضوا بين أساتذة مساعدين ،

ومدرسين ، ومدرسين مساعدين ، ومعيدين ، وباحثين ، تتفاوت نسب توزيعهم على تلك الألقاب والمسميات العلمية (راجع جدول رقم ١٣) بجزئية عرض وتحليل البيانات . علما بأنه يوجد ثلاثة أعضاء من القسم في إعارة خارج مصر . وسوف نعطي نبذة وصفية مختصرة لمجتمعي الدراسة كل على حده وذلك على النحو التالي:

١-دورية كلية الآداب جامعة المنيا :

وتحمل اسم "مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ـ مجلة علمية محكمة تعنى بالآداب والعلوم والدراسات الإنسانية" وقد بدأ صدورها عام ١٩٨١م بصورة منتظمة حتى الآن، وتلك أهم الملامح والمعالم المتعلقة بالدورية :

أ- بدأ صدور الدورية ولأول مرة عام ١٩٨١م.

ب- توقف صدورها خلال عامي ١٩٨٣م، ١٩٨٤م (ربما لانشغال الكلية عند انتقالها لموقعها الجديد)

جـ- ظلت الدورية حتى عام ١٩٨٧م يصدر منها عدد واحد فقط سنويا .

د- ومنذ عام ١٩٨٨م بدأت الكلية تصدر ما يتراوح بين عددين وثلاثة أعداد سنويا مع استثناءات قليلة جدا زاد فيها الإصدار السنوي إلى أربعة أو خمسة أعداد (١٩٩٧م).

هـ- أحيانا ما كان يصدر للعدد الواحد أكثر من جزء(١- ٤) كما في عام ١٩٩٥م، (١- ٢) كما في الأعوام (١٩٩٧م، ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م).

و- تعاقب على رئاسة تحرير الدورية خمسة رؤساء تحرير . كانت البداية مع العميد الثاني للكلية أ.د. عبد المنعم شوقي، مرورا بثلاث رؤساء تحرير آخرين حتى رئاسة تحريرها الحالية من قبل أ.د. محمد نجيب التلاوي .

ز- طرأ على إخراج الدورية شكلا ومضمونا العديد من التغييرات والتعديلات حتى استقرت على ما هي عليه الآن .

ح- تصدر الدورية حاليا وبصفة منتظمة ثلاث مرات كل عام (كل أربعة أشهر).

ط- بلغ عدد ما صدر من الدورية خلال الفترة التي تغطيها الدراسة الحالية (١٩٨١م-٢٠٠١م) ٤٢ اثنتين وأربعين عددا ، تضمنت ٤٤١ أربعمائة و واحد و أربعون بحثا ودراسة ، بلغ نصيب بحوث علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية منها ٨٢ اثنتين وثمانين

بحثا ودراسة (راجع خصائص مجتمعات البحث- ما يخص الدورية –في جزئية عرض وتحليل البيانات ، الجداول أرقام من ١ - ٣)٠

٢-قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنيا :

أ- يرجع تاريخ إنشاء قسم الاجتماع إلى عام ١٩٧٠م وهو العام الذي أنشئت فيه كلية الآداب حيث كانت الكلية آنذاك تتبع جامعة أسيوط٠

ب- بدأ القسم وليدا منذ ذلك التاريخ تحت رئاسة أ٠ د٠ عبد المنعم شوقي الذي سعى - رحمه الله – لبناء القسم على أسس علمية وتربوية سليمة من خلال حرصه على إرسال المعيدين والمدرسين المساعدين إما للخارج للدراسة للدرجات العلمية الأعلى، أو للداخل لدراسة الدبلومات العلمية المتخصصة٠

جـ- درج القسم منذ بدايته الأولى على تقديم الدرجات العلمية للماجستير و الدكتوراه منذ عام ١٩٧٦م، وكذلك دبلومي التنمية والسكان لمنسوبي الأجهزة الحكومية المختلفة كنوع من التدريب٠

د- بلغ القسم في عهد أ٠ د٠ عبد المنعم شوقي - منذ بدايته وحتى عام ١٩٨٧م - قمة نضوجه العلمي كميا وكيفيا ، وخرجت منه كوادر مختلفة تبوأت مكانتها العلمية والإدارية في أكثر من جامعة مصرية ٠

هـ- يترأس القسم الآن أحد الكوادر التي نمت وتربت فيه – أ٠ د٠ عايده هانم عبد اللطيف- وتبلغ قوة العمل بالقسم حاليا أكثر من ثلاثين عضوا (٣٥عضوا) بين أستاذ مساعد ، ومدرس ، ومدرس مساعد ، ومعيد ، وباحث (راجع خصائص مجتمعات الدراسة -ما يخص قسم الاجتماع ، جزئية عرض وتحليل البيانات، الجداول أرقام ١٢- ١٨)

ب- وحدات الدراسة:

من خلال ما سبق عرضه بالنسبة لمجتمع الدراسة بشقيه : البحوث والدراسات المنشورة بدورية كلية الآداب – جامعة المنيا (١٩٨١م- ٢٠٠١م) ، والعاملون بقسم الاجتماع بنفس الكلية ، يتبين لنا أن وحدات الدراسة – المحددة لمستويات التحليل في الدراسة الحالية – تتمثل في الآتي:

١- البحث أو الدراسة المنشورة بدورية آداب المنيا(١٩٨١م- ٢٠٠١م) .

٢- عضو هيئة التدريس، المدرس المساعد، المعيد والباحث بقسم الاجتماع بآداب المنيا وقت إجراء الدراسة الميدانية .

جـ- المناهج والأدوات:

١-المناهج المستخدمة في الدراسة الحالية: اعتمدت الدراسة على أسلوبي تحليل المضمون ، ودراسة الحالة ،أما الأسلوب الأول فقد تبناه الباحث ليتعامل به مع البحوث والدراسات الخاصة بالاجتماع والخدمة الاجتماعية والمنشورة بدورية كلية الآداب- جامعة المنيا،خلال الفترة التي شملتها الدراسة(١٩٨١م-٢٠٠١م)٠ ولما الأسلوب الثاني – دراسة الحالة – فقد اعتمده الباحث مع العاملين بقسم الاجتماع بنفس الكلية للوقوف على مواقفهم من التحديات (الصعوبات) التي تواجه تخصصهم وكذلك تطلعاتهم نحو مستقبل هذا التخصص٠

٢- الأدوات: اعتمد الباحث في دراسته الحالية على أداتين للتعامل مع مجتمعي الدراسة وبما يتناسب مع الأساليب المنهجية المستخدمة في الدراسة- تحليل المضمون، دراسة الحالة – أما الأداة الأولى فتمثلت في قائمة من المحكات والمعايير التي أعدها الباحث في ضوء الأدبيات التي عرض لها الباحث من قبل ، وكذلك أهداف وتساؤلات الدراسة الحالية ، ولما الأداة الثانية فقد تمثلت في استبانة أعدها الباحث واشتملت على جزئين ، اقتصر جزؤها الأول على البيانات الأساسية للمبحوثين ، وتناول جزؤها الثاني ما يتعلق بتحديد موقف المبحوثين من التحديات من ناحية ، وتطلعاتهم بشأن مستقبل تخصصهم من ناحية أخرى ، وسوف يعرض الباحث للأداتين بشيء من الإيجاز للتعرف عليهما :

أ- قائمة المحكات والمعايير للتعامل مع البحوث والدراسات المنشورة بدورية آداب المنيا خلال الفترة (١٩٨١م- ٢٠٠١م) ، وقد اشتملت على الآتي :

١- التخصص النوعي للبحوث والدراسات داخل التخصص العام لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ٠

٢- نوعية وطبيعة البحوث والدراسات المنشورة ، من حيث:

أ- النطاق: جزئية - كلية ٠ ب- المستوى : محلية - قومية ٠

جـ- المدى : ظرفية - بنيوية ٠ د- المحتوى : تنموية – متنوعة ٠

٣- طبيعة المعالجة لموضوعات الدراسات والبحوث:

أ- نظرية ٠ ب- تطبيقية ٠

٤- منهجية البحث من حيث:

أ- تحديدها أو عدم تحديدها بوضوح.

ب- نوعيتها (عند تحديدها).

٥- طريقة (وأسلوب) عرض نتائج البحوث والدراسات، من حيث كونها:

أ- مناسبة: متسقة مع الأهداف والتساؤلات (أو الفروض)، والإطار النظري.

ب- غير مناسبة: لا يتوافر لها هذا الإتساق.

٦- التوصيات وصياغتها من حيث:

أ- يوجد – لا يوجد (توصيات).

ب- نوعية صياغة التوصيات إن وجدت: نظرية – إجرائية.

٧- الوعي بالتحديات، ومواجهتها، من خلال:

أ- الوعي بالتحديات:

١- نعم: الإشارة الصريحة والمباشرة لبعض هذه التحديات أو كلها.

٢- لا: عدم الإشارة لأي من هذه التحديات بأي صورة من الصور.

ب- مواجهة التحديات:

١- نعم: التعرض مباشرة لأسلوب التعامل مع تلك التحديات.

٢- لا: عدم التعرض للتحديات أو أسلوب التعامل معها.

ب- إعداد وتصميم الاستبانة:

استفاد الباحث إلى حد بعيد من الدراسات التي عرض لها في جزئية الأدبيات المتعلقة بالموضوع خاصة ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي (١٩٨٣م)، ودراسة الباحث السابقة (٢٠٠٢م) ذلك عند إعداد الجزء الخاص بالتحديات والتطلعات في الاستبانة، وقد اشتملت الاستبانة على المحاور التالية:

١- البيانات الأساسية: واشتملت على ثمانية عناصر : الدرجة العلمية الحالية وتاريخها، المرتبة العلمية الحالية، الخبرة العلمية والعملية ، البحوث المنشورة ، موضوعاتها ، ومسؤولية هذه البحوث ، حضور المؤتمرات والندوات العلمية.

٢- الموقف من التحديات:

أ- الوعي بها :

٢٥ عبارة ، خمس عبارات لكل واحدة من هذه التحديات ، وهي على الترتيب : المعرفة ، المنهج ، الأيديولوجيا ، التبعية ، الحرية الأكاديمية (١ – ٢٥).

ب- الاهتمام بالتحديات (المواجهة):

واشتملت على عشر عبارات (٢٦ – ٣٥).

٣- التطلعات نحو المستقبل: واشتملت على عشر عبارات(٣٦ – ٤٥).

أما بالنسبة لنمط الاستجابة من جانب المبحوثين فقد حدده الباحث في الآتي :

موافق تماما　　موافق إلى حد ما　　أرفض تماما

حيث تتراوح الدرجة (الوزن) لكل استجابة ما بين : (٣ – ١) أو العكس (١ –٣) ، وذلك حسب مضمون ومدلول الاستجابة نفسه من حيث كونه إيجابيا أو سلبيا تجاه القضية التي تتعلق بها العبارات الخاصة بكل محور أو بعد من محاور أو أبعاد الاستبانة : الوعي بالتحديات ، الاهتمام (مواجهة) بالتحديات ، التطلعات نحو المستقبل – وتجدر الإشارة إلى أن الزملاء كانت لهم بعض الملاحظات على صياغة بعض العبارات وقد روعي ذلك عند إعادة كتابة الاستبانة بما في ذلك نمط الاستجابة ، فمثلا كانت الاستجابة الثانية هي (غير متأكد) عدلت إلى (موافق إلى حد ما)، بالإضافة إلى بعض التعديلات الأخرى.

د- أساليب معالجة البيانات :

الدراسة الحالية وصفية تحليلية تهدف إلى الوقوف على مستقبل العلوم الاجتماعية من خلال ما تواجهه هذه العلوم الاجتماعية من تحديات وما يتطلع إليه المشتغلون بها من حيث ما يجب أن تكون عليه (مستقبلا) ، وذلك من خلال معطيات تحليل المضمون لبحوث ودراسات الاجتماع والخدمة الاجتماعية (٨٢بحثا ودراسة) المنشورة بدورية كلية آداب المنيا (١٩٨١م – ٢٠٠١م) ومعطيات دراسة الحالة لأعضاء قسم الاجتماع بالكلية (٣٢ عضوا)، وسوف يعرض الباحث هذه المعطيات الكمية في جداول تكرارية بسيطة ومركبة تحتوي على تكرارات مطلقة ونسبية ومن خلال استقراء هذه الجداول ومحتوياتها واستخلاص ما يمكن أن تسفر عنه من نتائج تلبي أهداف الدراسة وتجيب عن تساؤلاتها عن طريق النسب المئوية وبعض مؤشرات استقلالية العلاقة (χ^2 كا ^{2}) بالنسبة لبعض الجداول الخاصة بالموقف من التحديات ومواجهتها وعلاقة ذلك بالمرتبة العلمية الحالية لأعضاء القسم.

هـ- عرض وتحليل البيانات :

سوف يتعامل الباحث مع بيانات الدراسة الحالية من خلال عرض وتحليل بيانات البحوث والدراسات المنشورة بدورية كلية آداب المنيا (١٩٨١م – ٢٠٠١م) أولا ، ثم يتبعها عرض وتحليل بيانات دراسة حالة موقف قسم الاجتماع بالكلية ولا يرجع ذلك إلى اختلاف مصدر كل نوع من البيانات حيث النوع الأول مصدره تحليل المضمون لبيانات كيفية، والثاني مصدره استبانة، ولكن لأن نوعية البيانات من ناحية والهدف من تحليلها من ناحية أخرى يحتمان هذا الأسلوب في العرض والتحليل لهذين النوعين من البيانات للوقوف على ما سيفسر عنه هذا التحليل .

أولا : بيانات البحوث والدراسات المنشورة بدورية

كلية آداب المنيا (١٩٨١م – ٢٠٠١م)

أ- موقف النشر العلمي عموما بدورية كلية آداب المنيا (١٩٨١م- ٢٠٠١م)

جدول (١) التوزيع النسبي للبحوث والدراسات بدورية آداب المنيا خلال فترة الدراسة (١٩٨١م- ٢٠٠١م) للتخصصات العلمية مجتمعة والاجتماع والخدمة الاجتماعية.

***الإنتاج العلمي / السنوات	بحوث ودراسات كل التخصصات العلمية فيما عدا الاجتماع والخدمة الاجتماعية		بحوث ودراسات الاجتماع والخدمة الاجتماعية		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
*١٩٨١-١٩٨٥	١٧	٣,٨	٦	١,٤	٢٣	٥,٢
١٩٨٦-١٩٩٠	٣٠	٦,٨	١٤	٣,٢	٤٤	١٠,٠
١٩٩١-١٩٩٥	٦٣	١٤,٣	٢٧	٦,١	٩٠	٢٠,٤
١٩٩٦-٢٠٠١	٢٤٩	٥٦,٥	٣٥	٧,٩	٢٨٤	٦٤,٤
المجموع	٣٥٩	٨١,٤	٨٢	١٨,٦	** ٤٤١	١٠٠,٠

* توقفت دورية الكلية عن الإصدار سنتين (١٩٨٣، ١٩٨٤) ربما بسبب انتقال الكلية إلى موقعها الجديد والانشغال بذلك الانتقال وما تبعه من تغيرات.

** يتوزع هذا العدد من البحوث والدراسات على ٤٢ اثنتين وأربعين مجلدا شملتها فترة الدراسة (١٩٨١- ٢٠٠١م).

*** بلغ متوسط عدد البحوث والدراسات للسنة الواحدة (١٩٨١- ٢٠٠١م)٢١ بحثا ودراسة ، أما المتوسط بالنسبة لعدد المجلدات التي شملتها فترة الدراسة فيبلغ ١٠,٥ أبحاث وذلك بالنسبة لكل التخصصات العلمية دون تمييز (بما فيها الاجتماع والخدمة الاجتماعية) ، بينما كان هذا المتوسط للاجتماع والخدمة الاجتماعية فقط ٣,٩ أبحاث .

يعرض جدول رقم (١) لموقف النشر العلمي بدورية كلية آداب المنيا عموما خلال الفترة التي تشملها الدراسة الحالية (١٩٨١م- ٢٠٠١م) ،ومنه يتضح الآتي :

١- جاءت بداية النشر العلمي بالدورية متواضعة نسبيا ثم بدأت نسبة البحوث والدراسات المنشورة ترتفع تدريجيا ، فبينما كانت النسبة في الفترة الزمنية الأولى (١٩٨١- ١٩٨٥م) ٥,٢% نجدها قد تضاعفت في الفترة الزمنية الثانية (١٩٨٦- ١٩٩٠م) (١٠%) ، ثم تضاعفت أربعة أضعاف (٢٠,٤%) في الفترة الثالثة (١٩٩١- ١٩٩٥م) ، ثم بلغت ذروتها مؤخرا (١٩٩٦- ٢٠٠١م) (٦٤,٤%) هذا بالنسبة لكل البحوث والدراسات المنشورة عموما دون تمييز أو تحديد للتخصصات العلمية لتلك البحوث والدراسات.

٢- يؤكد ذلك موقف كل التخصصات العلمية للبحوث والدراسات المنشورة – فيما عدا تلك التي تخص الاجتماع والخدمة الاجتماعية – فبينما كانت النسبة (٣,٨%) تضاعفت أربعة أضعاف (١٤,٣%) في غضون عشر سنوات حتى بلغت (٥٦,٥%) خلال عشرين عاما من بداية إصدار دورية كلية آداب المنيا (١٩٨١م).

٣- وبالنسبة للبحوث والدراسات التي تخص الاجتماع والخدمة الاجتماعية فهي وإن كانت بدايتها متواضعة للغاية (١,٤%) فقد ظلت هكذا على نفس المستوى المنخفض للنشر العلمي بدورية الكلية حيث كان ارتفاعها التدريجي بطيء ولا يزال ، وقد يفسر ذلك أحد أمرين : أولهما على ما يبدو ضعف الإنتاجية العلمية لأصحاب هذا التخصص ، وثانيهما : أن أصحاب هذا التخصص يميلون إلى النشر العلمي خارج دورية كلية آداب المنيا (ويدعم هذا الموقف متوسط النشر العلمي عموما بدورية آداب المنيا (١٩٨١- ٢٠٠١م) والذي بلغ ٢١ بحثا ودراسة للسنة الواحدة لكل التخصصات العلمية ، بينما كان هذا المتوسط ٣,٦ أبحاث للاجتماع والخدمة الاجتماعية خلال نفس الفترة الزمنية.

جدول (٢) التوزيع النسبي للبحوث والدراسات بدورية آداب المنيا خلال الفترة (١٩٨١- ٢٠٠١م) على التخصصات العلمية المختلفة.

التخصصات العلمية	العدد	النسبة %
علم الاجتماع	٨٢	١٨,٦
اللغة العربية	٥٧	١٢,٩
علم النفس	٥٢	١١,٨
اللغة الإنجليزية	٤٠	٩,١
الإعلام	٣٦	٨,٢
التاريخ	٣١	٧,١
الجغرافيا	٢٨	٦,٣
الآثار	٢٧	٦,١
الدراسات الإسلامية	٢٢	٥,٠
اللغة الفرنسية	١٦	٣,٦
الفلسفة	١٦	٣,٦
المكتبات	٥	١,١
أخرى*	٢٩	٦,٦
المجموع	٤٤١	١٠٠,٠

* تشمل دراسات وبحوث ومقالات في تخصصات من خارج كلية آداب المنيا مثل : التربية بمجالاتها ، والتربية الرياضية، والسياحة والفنادق ... إلخ .

ومع هذا فإنه عند القيام بتوزيع نسبي لكل البحوث والدراسات المنشورة بكلية آداب المنيا خلال الفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة – كما يعرض له جدول رقم (٢) – يتبين لنا الآتي:

١- تحتل بحوث الاجتماع (والخدمة الاجتماعية) المرتبة الأولى بنسبة (١٨,٦%) تليها بحوث اللغة العربية (١٢,٩%) ، ثم علم النفس (١١,٨%) ، فاللغة الإنجليزية (٩,١%) ، والإعلام (٨,٢%) ٠

٢- هناك تقارب نسبي فيما يخص كل من التاريخ ، الجغرافيا ، الآثار في البحوث والدراسات المنشورة خلال تلك الفترة ، يلي ذلك كل من الدراسات الإسلامية ، اللغة الفرنسية ، الفلسفة بنسب متقاربة أيضا ، بينما تحتل بحوث المكتبات (وهي قسم حديث إلى حد بعيد) بنسبة ١,١%٠

٣- ويشير الجدول في نهايته إلى فئة (أخرى) بنسبة (٦,٦%) وهذه تشمل بحوث متنوعة من خارج تخصصات كلية آداب المنيا مثل : التربية بمجالاتها ، السياحة والفنادق ، التربية الرياضية ، وهي تخصصات لكليات داخل جامعة المنيا ، وتتضمن أيضا بحوثا تحت نفس هذه التخصصات تأتي من خارج الجامعة ، مثال ذلك : جامعة حلوان ٠

٤- تعكس بيانات جدول رقم (٢) حقيقة دامغة وهي أنه إذا كان متوسط النشر العلمي السنوي لبحوث الاجتماع والخدمة الاجتماعية هو ٣,٩ أبحاث، ومع ذلك تحتل بحوث ودراسات هذا التخصص المرتبة الأولى بين التخصصات العلمية الأخرى – من حيث حجم النشر العلمي - فإن ذلك إنما يدل على الانخفاض الواضح في الإنتاجية العلمية (معبرا عنها بالمتوسط السنوي للنشر العلمي) للهيئة العلمية بكلية آداب المنيا عموما (٢١ بحثا ودراسة في السنة خلال الفترة ١٩٨١- ٢٠٠١م) ٠

موقف النشر العلمي لبحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

بدورية كلية آداب المنيا (١٩٨١- ٢٠٠١م)

١- الموقف العام:

جدول (٣) بحوث ودراسات علم الاجتماع (داخل – خارج الكلية) والخدمة الاجتماعية بدورية آداب المنيا خلال الفترة (١٩٨١- ٢٠٠١م) ٠

البيـــان	بحوث ودراسات الاجتماع			بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية	المجموع الكلي
	من داخل الكلية	من خارج الكلية *	المجموع		
العدد	٤٨	١٥	٦٣	١٩	٨٢ **
النسبة %	٥٨,٥	١٨,٣	٧٦,٨	٢٣,٢	١٠٠,٠

* تتبع أقسام الاجتماع والخدمة الاجتماعية داخل جمهورية مصر العربية وخارجها ٠

** بلغ متوسط بحوث ودراسات الاجتماع والخدمة الاجتماعية سنويا خلال فترة الدراسة (١٩٨١- ٢٠٠١م) ٣,٩ أبحاث ٠

شهدت الفترة الزمنية (١٩٨١- ٢٠٠١م) وقوامها ٢١ عاما اثنتين وثمانين (٨٢) دراسة وبحثا في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية تم نشرها في دورية كلية آداب المنيا ، يخص الاجتماع منها ٦٣ بحثا ودراسة (٧٦,٨%) منها ٤٨ بحثا ودراسة لأعضاء قسم الاجتماع بالكلية (٥٨,٥%) ، ١٥ بحثا ودراسة (١٨,٣%) لباحثين من خارج الكلية ٠ أما نصيب بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية فقد بلغت ١٩ بحثا ودراسة (٢٣,٢ %) جميعها من خارج الكلية حيث لا يوجد بالكلية

(أو قسم الاجتماع بها) تخصص الخدمة الاجتماعية . من ذلك يتضح أن المتوسط السنوي لبحوث ودراسات الاجتماع لأعضاء هذا القسم بالكلية يبلغ ٢,٣ أبحاث خلال الفترة الزمنية للدراسة الحالية(١٩٨١- ٢٠٠١م) الأمر الذي يؤكد ما جاء في الجدول رقم (١) وهو ضعف الإنتاجية العلمية لأصحاب هذا التخصص ، وربما الاتجاه إلى النشر بدوريات علمية خارج الكلية ، وسوف نتأكد من هذه النقطة عندما نتعرض للموقف العلمي لقسم الاجتماع بالكلية عند تحليل بيانات دراسة الحالة .

٢- تطبيق معايير تحليل وتقويم بحوث ودراسات
علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المنشورة بدورية كلية
آداب المنيا (١٩٨١-٢٠٠١م):

أ- التخصصات الفرعية داخل التخصص العام :

١- الموقف بالنسبة لدراسات وبحوث علم الاجتماع.

جدول (٤) توزيع بحوث ودراسات علم الاجتماع على التخصصات العلمية المختلفة داخل القسم .

التخصصات العلمية	العدد	النسبة %
علم اجتماع التنمية	١٠	١٥,٩
علم الاجتماع السياسي	٧	١١,٠
علم الاجتماع السكاني	٥	٧,٩
علم الاجتماع الأسري	٥	٧,٩
علم اجتماع الجريمة	٥	٧,٩
علم الأنثروبولوجيا	٥	٧,٩
علم الاجتماع الحضري	٤	٦,٣
علم الاجتماع الاقتصادي	٣	٤,٨
علم الاجتماع العام	٣	٤,٨
علم الاجتماع الصناعي	٢	٣,٢
علم لجتماع الإدارة	٢	٣,٢
علم الاجتماع المهني	٢	٣,٢
علم الاجتماع الريفي	٢	٣,٢
علم لجتماع التنظيم	٢	٣,٢
علم الاجتماع الطبي	١	١,٦
علم الاجتماع الديني	١	١,٦
علم الاجتماع القانوني	١	١,٦
علم الاجتماع الثقافي	١	١,٦
علم اجتماع الشيخوخة	١	١,٦
مناهج البحث	١	١,٦
المجموع	٦٣	١٠٠,٠

تعكس بيانات جدول رقم (٤) انعدام التوازن الواضح بين التخصصات الفرعية داخل التخصص العام لعلم الاجتماع . فبينما كانت نسبة ما يخص علم اجتماع التنمية ١٥,٩% ،

والاجتماع السياسي ١١% كانت نسبة ما يخص الغالبية العظمى من بقية التخصصات الفرعية (١٤ تخصصا فرعيا) تتراوح بين ١,٦%- ٦,٣% ، وهي تخصصات فرعية لا تقل أهمية عن علم اجتماع التنمية وعلم الاجتماع السياسي تذكر منها مثلا : مناهج البحث، علم الاجتماع الطبي، علم اجتماع التنظيم،علم الاجتماع الصناعي،علم اجتماع الإدارة ٠٠٠إلخ ٠ يأتي بعد علم اجتماع التنمية وعلم الاجتماع السياسي في الترتيب كل من علم الاجتماع السكاني ، الأسري ، الجريمة، الأنثروبولوجيا بنسبة واحدة لكل منهم (٧,٩%) ٠ وتفسيرنا لهذا الموقف من حيث انعدام التوازن بين التخصصات الفرعية لعلم الاجتماع بهذا القسم بكلية آداب المنيا ، هو أن الذين تعاقبوا على رئاسة هذا القسم (والكلية في آن واحد) منذ بداية الفترة التي استغرقتها الدراسة حتى نهايتها كان تخصص أحدهم واهتمامه علم اجتماع التنمية ، بينما كان تخصص الآخر وشغله الشاغل هو الاجتماع السياسي ٠ لذلك يلاحظ أن عددا من أبناء القسم قد توجهوا صوب علم الاجتماع السياسي لسبب أو لآخر ، حتى الذين لم يكن تخصصهم علم الاجتماع السياسي (في الماجستير أو الدكتوراه) تجدهم أيضا ينجذبون نحوه٠

٢- الموقف بالنسبة لبحوث الخدمة الاجتماعية

جدول (٥) توزيع بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية على التخصصات العلمية المختلفة داخل التخصص العام٠

التخصصات العلمية (المجالات)	العدد	النسبة%
خدمة الفرد	٤	٢١,١
خدمة الجماعة	٦	٣١,٥
تنظيم المجتمع	٤	٢١,١
تخطيط اجتماعي	٥	٢٦,٣
المجموع	١٩	١٠٠,٠

وفيما يتعلق ببحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية نجد أن جدول رقم (٥) يوضح لنا أن مجال خدمة الجماعة يأتي في المرتبة الأولى بنسبة ٣١,٥% من مجموع الأبحاث والدراسات التي تخص الخدمة الاجتماعية ، يليه مجال التخطيط الاجتماعي بنسبة ٢٦,٣% (دون فارق ملحوظ بينهما) ، ثم يأتي بعدهما بنسبة ٢١,١% مجالا خدمة الفرد وتنظيم المجتمع ، وعموما يمكننا أن نلاحظ أن التقارب بين المجالات الأربعة فيما يخص كل منها من البحوث والدراسات التي نشرت بدورية كلية آداب المنيا(١٩٨١- ٢٠٠١م)أوضح وأقرب مما هو عليها الحال بالنسبة لما يخص كل فرع من فروع علم الاجتماع .

ب- نوعية وطبيعة بحوث علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المنشورة بدورية آداب المنيا (١٩٨١-٢٠٠١م).

جدول (٦) تصنيف موضوعات بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية من حيث نوعيتها وطبيعتها.

نوعية وطبيعة موضوعات البحوث والدراسات / التخصص	علم الاجتماع		الخدمة الاجتماعية		المجموع الكلي	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
أ- النطاق : جزئية	٤٦	٥٦,١	١٨	٢٢,٠	٦٤	٧٨,٠
ـــــــ كلية	١٧	٢٠,٧	١	١,٢	١٨	٢٢,٠
المجموع	٦٣	٧٦,٨	١٩	٢٣,٢	٨٢	١٠٠,٠
ب- المستوى: محلية	٤٨	٥٨,٥	١٥	١٨,٣	٦٣	٧٦,٨
ـــــــ قومية	١٥	١٨,٣	٤	٤,٩	١٩	٢٣,٢
المجموع	٦٣	٧٦,٨	١٩	٢٣,٢	٨٢	١٠٠,٠
جـ- المدى: ظرفية	٣٦	٤٣,٩	١٣	١٥,٩	٤٩	٥٩,٨
ـــــــ بنيوية	٢٧	٣٢,٩	٦	٧,٣	٣٣	٤٠,٢
المجموع	٦٣	٧٦,٨	١٩	٢٣,٢	٨٢	١٠٠,٠
د- المحتوى: تنموية	٢٣	٢٨,٠	٣	٣,٧	٢٦	٣١,٧
ـــــــ متنوعة	٤٠	٤٨,٨	١٦	١٩,٥	٥٦	٤١,٣
المجموع	٦٣	٧٦,٨	١٩	٢٣,٢	٨٢	١٠٠,٠

يتضمن جدول رقم (٦) أربعة محاور أو عناصر تحدد نوعية وطبيعة موضوعات البحوث والدراسات المنشورة بدورية كلية آداب المنيا خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠١م) ، وهي : النطاق ، المستوى ، المدى ، والمحتوى ٠

يلاحظ أنه بالنسبة لبحوث ودراسات علم الاجتماع (٦٣دراسة وبحثا) المنشورة خلال تلك الفترة أنها بحوث ودراسات جزئية النطاق (٥٦,١%) ، محلية المستوى(٥٨,٥%) ، ظرفية من حيث مداها أو مدى تأثير نتائجها (٤٣,٩%) ، وذات موضوعات متنوعة المحتوى(٤٨,٨%) حيث لا يوجد تركيز على موضوع أو قضية مجتمعية بعينها ، ومع ذلك فالبحوث والدراسات التي تناولت قضايا أو موضوعات تنموية جاءت نسبتها معقولة (٢٨%) مقارنة بمحتوى بقية بحوث ودراسات علم الاجتماع متنوعة المحتوى ٠

وينطبق على بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية (١٩ دراسة وبحثا) ما أظهرته بحوث ودراسات علم الاجتماع على كل المحاور أو العناصر الأربعة ، فنجدها بحوثا ودراسات أيضا جزئية النطاق (٢٢%) ، محلية المستوى (١٨,٣%)، ظرفية التأثير أو النتائج(١٥,٩%) ، وذات محتويات أو قضايا متنوعة (١٩,٥%) ٠

وإيجازا لما سبق نستطيع أن نقرر أن بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية مجتمعة(٨٢ دراسة وبحثا) التي نشرت بدورية كلية آداب المنيا (١٩٨١- ٢٠٠١م) جاءت لموضوعات وقضايا مجتمعية متنوعة ، جزئية النطاق ، محلية المستوى، وذات نتائج وآثار محدودة من حيث مداها (ظرفية)٠

جـ- طبيعة المعالجة لموضوعات البحوث والدراسات:

جدول (٧) تصنيف بحوث ودراسات الاجتماع والخدمة الاجتماعية حسب طبيعة معالجة الموضوعات:

طبيعة المعالجة / التخصص — موضوعات البحوث	علم الاجتماع		الخدمة الاجتماعية		المجموع الكلي	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
نظريـــــة	٢٤	٢٩,٣	—	—	٢٤	٢٩,٣
تطبيقيـــــة	٣٩	٤٧,٥	١٩	٢٣,٢	٥٨	٧٠,٧
المجموع	٦٣	٧٦,٨	١٩	٣٢,٢	٨٢	١٠٠,٠

تشير بيانات جدول رقم (٧) أن أكثر من سبعين في المائة (٧٠,٧%) من بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية التي تضمنتها دورية كلية آداب المنيا خلال الفترة الزمنية (١٩٨١-٢٠٠١م) جاءت ذات معالجة تطبيقية أي بحوث ودراسات ميدانية، بينما كان نصيب البحوث والدراسات النظرية منها والتي لم تشتمل على أي تطبيق ميداني ٢٩,٣% ، وهي نتيجة تحسب للتخصص والعاملين فيه من ناحية وللمجتمع (أيا كانت مستويات المعالجة) الذي أجريت فيه هذه البحوث والدراسات من ناحية أخرى، ومع ذلك تبقى جزئية الاستفادة الفعلية من نتائج تلك البحوث والدراسات وهذه تتوقف على مدى إجرائية النتائج والتوصيات بحيث تسهل الاستفادة منها ، ثم اهتمام التنفيذيين وصانعي القرار في المواقع المجتمعية المختلفة بما يقوم به الاجتماعيون من بحوث ودراسات على الواقع الفعلي للمجتمع.

د-الإجراءات المنهجية لبحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المنشورة بدورية آداب المنيا (١٩٨١- ٢٠٠١م)

جـدول (٨) تصنيف بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية تبعا لمنهجية البحث من حيث تحديدها ونوعيتها.

منهجية البحوث / خصص		المسح الاجتماعي		المسح الاجتماعي مع منهج آخر		دراسة الحالة		المنهج التجريبي		المنهج المقارن		المنهج الأثنوجرافي		وثائقي (مكتبي)		المجموع الكلي	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	عدد	نسبة %
الاجتماع	محددة	٢٢	٢٦,٨	٧	٨,٦	٢	٢,٤	١	١,٢	٢	٢,٤	١	١,٢	١	١,٢	٣٦	٤٣,٩
	غير محددة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٧	٣٢,٩
	المجموع	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٦٣	٧٦,٨
الخدمة الاجتماعية	محددة	١٤	١٧,١	٢	٢,٤	—	—	٢	٢,٤	١	١,٢	—	—	—	—	١٩	٢٣,٢
	غير محددة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	المجموع	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٩	٢٣,٢
المجموع الكلي	محددة	٣٦	٤٣,٩	٩	١١,٠	٢	٢,٤	٣	٣,٧	٣	٣,٧	١	١,٢	١	١,٢	٥٥	٦٧,١
	غير محددة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٧	٣٢,٩
	المجموع	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٨٢	١٠٠,٠

يعرض جدول رقم (٨) لجزئية الإجراءات المنهجية لمعالجة بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المنشورة بدورية آداب المنيا (١٩٨١- ٢٠٠١م) من حيث الإشارة الواضحة والمحددة لتلك الإجراءات المنهجية بكل بحث ودراسة أم عدم وجود هذا التحديد المباشر لها.

بداية نسبة كبيرة من هذه الدراسات والبحوث (٦٧,١%) جاءت إجراءاتها المنهجية محددة بوضوح، بلغ نصيب بحوث ودراسات الاجتماع منها (٤٣,٩%) ، بينما كانت نسبة بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية ٢٣,٢% أي كل ما يخص بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية (١٩ بحثا ودراسة) فيما تم حصره خلال الفترة التي شملتها الدراسة الحالية .

بيد أن الأهم من ذلك نوعية تلك الإجراءات المنهجية المستخدمة حيث يتبين من نفس الجدول (٨) أن المسح الاجتماعي بمفرده (٤٣,٩%) أو بمساعدة منهج آخر (١١%) يحتل المرتبة الأولى والثانية بين الإجراءات المنهجية ، بينما تتراوح نسبة استخدام بقية المناهج الأخرى مثل : المنهج التجريبي ، المقارن ، دراسة الحالة ، الأنثروبولوجي، الوثائقي ، تتراوح نسبة استخدامها بين ١,٢%- ٣,٧% . ويعد هذا تحيزا واضحا نحو المسح الاجتماعي من جانب المشتغلين بعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وذلك إما لسهولة استخدامه، أو لأن طبيعة موضوعات البحوث والدراسات في هذا المجال يناسبها هذا الأسلوب المنهجي ، وربما لكليهما معا.

هـ- أسلوب عرض نتائج بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المنشورة بدورية آداب المنيا خلال الفترة الزمنية(١٩٨١- ٢٠٠١م)

جدول (٩) تصنيف بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية حسب عرض النتائج من حيث مناسبة وغير مناسبة:

التخصص / عرض النتائج *	علم الاجتماع		الخدمة الاجتماعية		المجموع الكلي	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %
مناسب	٣١	٣٧,٨	١٣	١٥,٩	٤٤	٥٣,٧
غير مناسب	٣٢	٣٩,٠	٦	٧,٣	٣٨	٤٦,٣
المجموع	٦٣	٧٦,٨	١٩	٢٣,٢	٨٢	١٠٠,٠

* يكون عرض النتائج مناسبا إذا جاء متسقا مع أهداف البحث وتساؤلاته (أو فروضه) والإطار النظري (التوجه النظري والدراسات السابقة)، ويكون غير مناسب إذا كان غير ذلك.

مناسبة أو عدم مناسبة أسلوب عرض نتائج أي بحث أو دراسة يحددها مدى اتساق هذا الأسلوب مع أهداف و تساؤلات (أو فروض) البحث أو الدراسة وتوجهها النظري ، لأن الأهداف والتساؤلات أو الفروض والتوجه النظري ليست عناصر ديكورية لأي بحث أو دراسة ولكنها عناصر بنائية تربطها وحدة عضوية وفكرية مع بعضها البعض من ناحية ومع بقية العناصر الأخرى في البحث من ناحية مثل الإجراءات المنهجية ونتائج عملية البحث وتفسير هذه النتائج وكذلك التوصيات وصياغتها (إجرائيا) من ناحية أخرى، من هنا تبرز أهمية استخلاص وعرض وتفسير نتائج البحوث والدراسات لأنها محصلتها النهائية (مع التوصيات).

وعودة إلى بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المنشورة بدورية كلية آداب المنيا(١٩٨١-٢٠٠١م) يلاحظ أن أكثر من نصفها بقليل (٥٣,٧%) جاء أسلوب عرض نتائجها مناسبا وفقا لما تعنيه كلمة" مناسبة " كما سبق تحديدها والإشارة إليها، يخص بحوث ودراسات علم الاجتماع وحده منها ٣٧,٨% ، بينما كان نصيب بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية منها ١٥,٩ % ٠ ومع ذلك لا تزال هناك مشكلة تتعلق بأسلوب عرض نتائج البحوث والدراسات في مجال البحوث الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع بصفة خاصة حيث أن نسبة ٤٦,٣% من تلك البحوث والدراسات التي تضمنتها الدراسة الحالية جاء عرض نتائجها بأسلوب غير مناسب أي غير متسق عضويا ، وفكريا ووظيفيا مع بقية عناصر ومكونات البحث الأخرى٠

و - التوصيات وصياغتها لبحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المنشورة بدورية آداب المنيا خلال الفترة الزمنية (١٩٨١ - ٢٠٠١م)

جدول (١٠) تصنيف بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية حسب التوصيات من حيث وجودها أو عدم وجودها وصياغتها (نظرية – إجرائية)*.

التخصص / صياغة التوصيات	التوصيات	نظرية		إجرائية		المجموع الكلي	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
علم الاجتماع	توجد	٢٣	٢٨,٠	٢	٢,٤	٢٥	٣,٥
	لا توجد	—	—	—	—	٣٨	٤٦,٣
	المجموع	—	—	—	—	٦٣	٧٦,٨
الخدمة الاجتماعية	توجد	٧	٨,٦	—	—	٧	٨,٦
	لا توجد	—	—	—	—	١٢	١٤,٦
	المجموع	—	—	—	—	١٩	٢٣,٢
المجموع الكلي	توجد	٣٠	٣٦,٦	٢	٢,٤	٣٢	٣٩,٠
	لا توجد	—	—	—	—	٥٠	٦١,٠
	المجموع	—	—	—	—	٨٢	١٠٠,٠

* تكون صياغة التوصيات نظرية إذا لم تتعد مرحلة الوصف الإنشائي دون تحديد مهام معينة وخطوات إجرائية (عملية) نحو تنفيذها وتحقيقها .

تشير بيانات جدول رقم (١٠) إلى أن ما نسبته ٣٩% فقط من مجموع بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المنشورة بدورية آداب المنيا (١٩٨١- ٢٠٠١م) يوجد بها توصيات، بينما الغالبية العظمى منها(٦١%) لا يشمل على توصيات ، إلا أن الأهم من انخفاض نسبة البحوث والدراسات التي بها توصيات هو أن هذه النسبة(٣٩%) منها ٣٦,٦% (أي ٩٣,٨% من البحوث والدراسات التي يوجد بها توصيات) جاءت صياغة توصياتها نظرية بمعنى أن هناك صعوبة في الاستفادة المباشرة منها من جانب المسؤولين والتنفيذيين. وإذا كانت التوصيات أحد عناصر عملية البحث ذات الأهمية لأنها بمثابة الخلاصة المختصرة التي يقدمها الباحث لمن يعنيه الأمر من المسؤولين بيد أن الأهم منها صياغتها بطريقة إجرائية عملية في صورة خطوات عملية مختصرة ومحددة يسهل استيعابها و الاستفادة منها عمليا . ولاشك أن هذه الناحية تعد من أهم سلبيات عملية البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية عموما ، وفي الدراسة الحالية جاءت هذه السلبية واضحة خاصة بالنسبة لبحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية (٨,٦%) ، بينما كانت أقل وضوحا نسبيا بالنسبة لبحوث ودراسات علم الاجتماع (٣٠,٥%) إلا أنها ذات صياغة نظرية (٢٨%) .

ز - الوعي بالتحديات التي تواجه العلوم الاجتماعية عموما ومدى الاهتمام بها كما تعكسه بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المنشورة بدورية آداب المنيا (١٩٨١-٢٠٠١م)

جدول (١١) تصنيف بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية حسب موقفها من الوعي بالتحديات و مواجهتها

التخصص	موقف البحوث والدراسات من حيث الوعي بالتحديات و مواجهتها	الوعي بالتحديات*		مواجهة التحديات**	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
علم الاجتماع	نعم	١٩	٢٣,٢	١٠	١٢,٢
	لا	٤٤	٥٣,٦	٥٣	٦٤,٦
	المجموع	٦٣	٧٦,٨	٦٣	٧٦,٨
الخدمة الاجتماعية	نعم	٢	٢,٤	—	—
	لا	١٧	٢٠,٨	١٩	٢٣,٢
	المجموع	١٩	٢٣,٢	١٩	٢٣,٢
المجموع الكلي		٨٢	١٠٠,٠	٨٢	١٠٠,٠

* يكون هناك وعي بالتحديات إذا اشتملت البحوث والدراسات على إشارات صريحة ومباشرة لبعض أو كل هذه التحديات .

** إذا تعرضت البحوث والدراسات مباشرة لأسلوب التعامل مع تلك التحديات دون هناك مواجهه لها .

تتحدد درجة الوعي بالتحديات التي تواجهها العلوم الاجتماعية من جانب الباحثين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية كما تعكسها بحوثهم ودراساتهم التي تناولتها الدراسة الحالية إذا تضمنت أو اشتملت تلك الدراسات و البحوث على إشارات واضحة وصريحة إلى تلك التحديات بعضها أو كلها ، وإذا تعرضت تلك البحوث والدراسات لأسلوب أو مجرد إمكانية التعامل مع هذه التحديات كلها أو بعضها فإن ذلك يجسد مدى الاهتمام والحرص على حتمية مواجهتها.

وفي الدراسة الحالية يلاحظ أن مجرد الوعي بتلك التحديات لم تتجاوز نسبته ٢٥,٦% من مجموع بحوث ودراسات الاجتماع والخدمة الاجتماعية (١٩٨١-٢٠٠١م) التي تم تحليلها كان نصيب علم الاجتماع منها ٢٣,٢% ، بينما جاءت نسبة الخدمة الاجتماعية ضعيفة بدرجة كبيرة(٢,٤%) .

ومع الانخفاض الواضح في مدى الوعي بتحديات العلوم الاجتماعية المتمثلة في : بعدها المعرفي ، المنهجية ، الأيديولوجيا (التحيز الأيديولوجي)، التبعية الفكرية للغرب ،غياب الحرية الأكاديمية ، إلا أن درجة الوعي هذه من جانب الباحثين يزيدها حرجا وفداحة أن أيا من الدراسات والبحوث التي عكست هذا الوعي (٢٥,٦%) لم تعكس أي قدر من لاهتمام والحرص على مواجهة تلك التحديات ، هذا على مستوى تحليل المحتوى أو المضمون لبحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية التي تناولتها الدراسة الحالية بالتحليل ، ونأمل أن يكون الواقع الفعلي لمستوى الوعي وحتمية المواجهة لهذه التحديات أفضل من خلال تحليل بيانات دراسة الحالة لقسم الاجتماع بآداب المنيا في الجزئية القادمة من التحليل.

ثانيا : بيانات دراسة حالة موقف قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا

أ- الملامح العلمية للقسم عموما:

١ - الدرجات العلمية بالقسم :

جدول (١٢) توزيع أعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا على الدرجات العلمية الحالية لهم حسب تواريخ الحصول عليها ٠

الدرجات العلمية / السنوات	دكتوراه		ماجستير		ليسانس		المجموع	
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
قبل عام ١٩٨٥	٢	٦,٣	—	—	١	٣,١	٣	٩,٤
١٩٨٥ - ١٩٨٩	٧	٢١,٩	—	—	—	—	٧	٢١,٩
١٩٩٠ - ١٩٩٤	٢	٦,٣	—	—	—	—	٢	٦,٣
١٩٩٥ - ١٩٩٩	٤	١٢,٥	٤	١٢,٥	٥	١٥,٦	١٣	٤٠,٦
عام ٢٠٠٠ وما بعدها	٢	٦,٣	١	٣,١	٤	١٢,٥	٧	٢١,٩
المجموع	١٧	٥٣,١	٥	١٥,٦	١٠	٣١,٣	٣٢	١٠٠,٠

يوجد بقسم الاجتماع بكلية آداب المنيا حاليا ١٧ عضو هيئة تدريس (٥٣,١%) (كما يوجد ٤ أعضاء آخرين في إعارات خارج مصر)،بالإضافة إلى٥ مدرسين مساعدين(١٥,٦%) ، ذلك فضلا عن عشرة باحثين (بينهم معيدة) (٣١,٣%)٠ بلغت نسبة من حصلوا على درجة الدكتوراه بين أعضاء هيئة التدريس بين عامي(١٩٨٥- ١٩٨٩م) (٢١,٩%)، تليهم نسبة من حصلوا عليها بين عامي ١٩٩٥- ١٩٩٩م (١٢,٥%) ، بينما تتوزع النسبة الباقية بين ما قبل عام ١٩٨٥وبين عامي ١٩٩٠- ١٩٩٤م، ثم عام ٢٠٠٠ وما بعدها بنسبة واحدة لها جميعا (٦,٣%)٠ أما المدرسين المساعدين فتتنوع نسبتهم ما بين عامي ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ وما بعدها إلى ١٢,٥%، ٣,١% على الترتيب٠ بينما يلاحظ أن الباحثين بينهم من تخرج قبل عام ١٩٨٥ (٩,٤%)

ونصفهم(١٥,٦%) تخرجوا بين عامي ١٩٩٥- ١٩٩٩م، وقد تخرج بقيتهم (١٢,٥%) في عام ٢٠٠٠ وما بعدها.

ونستخلص من بيانات جدول رقم (١٢) أن قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا والذي مضى على تأسيسه أكثر من ثلاثين عاما (١٩٧٠)، يحمل بين طياته الخبرة المتمثلة في أعضائه الحاصلين على درجة الدكتوراه قبل عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٨٩، وبين فاعلية الشباب وحميتهم والمتمثلة في أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على الدكتوراه في الخمس سنوات الأخيرة ، والمدرسين المساعدين المتركزين في نفس الفترة الزمنية.

٢- المراتب العلمية الحالية بالقسم :

جدول (١٣) توزيع أعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا حسب المرتبة العلمية الحالية لكل منهم :

المرتبة العلمية الحالية	العدد	النسبة %
أستاذ	—	—
أستاذ مساعد	١٠	٣١,٣
مدرس	٧	٢١,٩
مدرس مساعد	٥	١٥,٦
معيد	١	٣,١
باحث	٩	٢٧,١
المجموع	٣٢	١٠٠,٠

يتبين من بيانات جدول رقم (١٣) أن قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا والذي يوجد به أعضاء هيئة تدريس حصلوا على درجة الدكتوراه قبل عام ١٩٨٥ لا يوجد به عضو هيئة تدريس واحد بدرجة أستاذ حتى تحليل بيانات هذه الدراسة ويكمن ذلك في ظروف خاصة بالقسم لكنها لا ترجع لأسباب ترتبط بهذه النسبة من أعضاء هيئة التدريس بالقسم (٦,٣%) وغيرهم الذين مضى على حصولهم على درجة أستاذ مساعد عشر سنوات وربما يزيد . ومن ثم نجد أن أكثر من نصف أعضاء هيئة التدريس بالقسم (٥٨,٨%) بدرجة أستاذ مساعد ، ومن هم بدرجة مدرس تبلغ نسبتهم (٤١,٢%) من مجموع أعضاء هيئة التدريس(١٧ عضو هيئة تدريس). أما المدرسين المساعدين فنسبتهم١٥,٦% من مجموع أعضاء القسم (٣٢ عضوا) ، وواحدة بدرجة معيدة (٣,١%) ، والنسبة الباقية (٢٨,١%) للباحثين بالقسم.

٣- الخبرة العلمية والعملية لأعضاء القسم:

جدول (١٤) توزيع أعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا حسب عدد سنوات الخبرة العلمية والعملية.

عدد سنوات الخبرة العلمية والعملية	العدد	النسبة %
أقل من ٥ سنوات	١٦	٥٠,٠
٥ ـ ١٠ سنوات	٥	١٥,٦
أكثر من ١٠ سنوات	١١	٣٤,٤
المجموع	٣٢	١٠٠,٠

تشير بيانات جدول رقم (١٤) أن نصف أعضاء قسم الاجتماع (٥٠%) ـ وغالبيتهم العظمى من الباحثين وبعض المدرسين المساعدين ـ تصل عدد سنوات خبرتهم العلمية والعملية لأقل من٥ سنوات ، أما الأساتذة المساعدين وبعض المدرسين(٣٤,٤%) تزيد خبرتهم هذه عن عشر سنوات، بينما تنحصر مدة الخبرة العلمية والعملية لبقية أعضاء القسم (من المدرسين المساعدين بالدرجة الأولى) (١٥,٦%) ما بين ٥ ـ ١٠ سنوات ، ويعكس هذا التوزيع إلى حد بعيد تاريخ قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا والذي كان نواة الكلية عام ١٩٧٠م.

٤ـ موقف أعضاء القسم من النشر العلمي ٠

جدول (١٥) توزيع أعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا حسب عدد البحوث المنشورة داخل وخارج الكلية ٠

مكان النشر / عدد البحوث المنشورة	داخل الكلية		خارج الكلية		المجموع الكلي	
	ع	%	ع	%	ع	%
أقل من ٥ أبحاث	٨	٢٥,٠	٣	٩,٤	١١	٣٤,٤
٥ ـ ١٠ أبحاث	٣	٩,٤	٥	١٥,٦	٨	٢٥,٠
أكثر من ١٠ أبحاث	ـــ	ـــ	٣	٩,٤	٣	٩,٤
المجموع	١١	٣٤,٤	١١	٣٤,٤	٢٢	٦٨,٨
لا يوجد	ـــ		ـــ		١٠	٣١,٣
المجموع الكلي	١١	٣٤,٤	١١	٣٤,٤	٣٢	١٠٠,٠

تبلغ نسبة من قاموا بنشر بحوث ودراسات من أعضاء القسم ٦٨,٨% ، نصفهم تماما (٣٤,٤%) بلغت بحوثهم المنشورة أقل من ٥ أبحاث منها ٢٥% بدورية الكلية، ٩,٤% بدوريات علمية أخرى خارج الكلية ٠ أما الذين قاموا بنشر ما بين ٥ ـ ١٠ أبحاث فقد بلغت نسبتهم ٢٥% أكثر من نصفها (١٥,٦%) بدوريات خارج الكلية، بينما بلغت نسبة من نشروا أكثر من ١٠ أبحاث ٩,٤ % كلها أيضا بدوريات خارج الكلية ٠ من ذلك يتضح أن النشر العلمي لأعضاء القسم جاء منا صفة بين دورية الكلية ، والدوريات الأخرى خارجها أي ٣٤,٤% لكل ٠ وتوجد نسبة أخرى لم يسبق لها نشر أية أبحاث علمية (٣١,٣%) ولعلها تتمثل في المدرسين المساعدين والباحثين ٠

ونعود مرة أخرى إلى قضية الإنتاجية العلمية لأعضاء القسم والتي سبقت الإشارة إليها من قبل عند تحليل بيانات البحوث والدراسات المنشورة بدورية آداب المنيا ، حيث كان عدد البحوث

والدراسات التي نشرت بدورية الكلية لأعضاء القسم (١٩٨١ ـ ٢٠٠١م) ٤٨ دراسة وبحثا وبمتوسط سنوي ٢,٣ أبحاث عند ذلك أشرنا إلى ضعف الإنتاجية العلمية أو الاتجاه إلى النشر خارج الكلية. وفي بيانات جدول رقم (١٥) تبين لنا أن نسبة من يقومون بنشر أبحاثهم بدورية الكلية تعادل من ينشرون خارجها (٣٤,٤%). فإذا افترضنا أن ما تم نشره من أبحاث لأعضاء القسم خارج دورية الكلية يعادل في الحجم أو العدد ما تم نشره بدورية الكلية عندئذ يرتفع المتوسط السنوي قليلا ليصبح ضعف المتوسط السابق أي ٤,٦ أبحاث داخل وخارج الكلية ، وبمقارنة هذا المتوسط بكل ما سبق تحليله من ملامح علمية للقسم مثل : الدرجات العلمية ، المراتب العلمية الحالية ، الخبرة العلمية و العملية ... إلخ، لا تزال الإنتاجية العلمية لأعضاء القسم متواضعة.

٥-موضوعات البحوث والدراسات المنشورة

لأعضاء القسم (داخل وخارج الكلية):

جدول (١٦) توزيع البحوث المنشورة لأعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا حسب نوعية موضوعات البحوث وطبيعة المعالجة.

طبيعة معالجة / موضوعات البحوث المنشورة / نوعية موضوعات البحوث المنشورة	نظرية		تطبيقية		المجموع	
	ع	%	ع	%	ع	%
قضايا علمية في التخصص	٥	٢٢,٧	٢	٩,١	٧	٣١,٨
قضايا مجتمعية متنوعة	٣	١٣,٧	١٢	٥٤,٥	١٥	٦٨,٢
المجموع	٨	٣٦,٤	١٤	٦٣,٦	٢٢	١٠٠,٠

تناولت بحوث ودراسات أعضاء القسم التي نشرت بدوريات علمية داخل الكلية وخارجها قضايا مجتمعية متنوعة (٦٨,٢%) أكثر من معالجتها لقضايا علمية تتعلق بتخصص علم الاجتماع (٣١,٨%). كما جاءت الغالبية العظمى (٥٤,٥%) من البحوث والدراسات التي عالجت قضايا مجتمعية متنوعة معالجات تطبيقية ، بينما كان العكس تماما بالنسبة لتلك البحوث والدراسات التي تناولت موضوعات وقضايا في التخصص حيث كان أغلبها معالجات نظرية(٢٢,٧%).

وربما يعني ذلك التوجه من جانب أعضاء القسم ببحوثهم ودراساتهم نحو قضايا المجتمع ومشكلاته أكثر من تناول موضوعات تهم التخصص ، فضلا عن التناول العملي أو التطبيقي لتلك القضايا المجتمعية أكثر من المعالجة النظرية لها.

٦- مسؤولية البحوث والدراسات المنشورة لأعضاء القسم

جدول (١٧) توزيع البحوث المنشورة لأعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا حسب مسؤولية تنفيذ البحوث.

مسؤولية البحوث والدراسات المنشورة	العدد	النسبة%
تحت مسؤولية الباحث الشخصية	١٢	٥٤,٥
تحت مسؤولية مؤسسات مجتمعية	٦	٢٧,٣
تحت مسؤولية الكلية أو الجامعة	٤	١٨,٢
المجموع	٢٢	١٠٠,٠

تقع مسؤولية البحوث والدراسات التي تم نشرها لأعضاء القسم سواء بدورية الكلية أو بدوريات أخرى خارجها على عاتق الباحثين أنفسهم من حيث التنفيذ والتمويل (٥٤,٥%) ، بينما تتحمل بعض المؤسسات المجتمعية (في محيط جامعة المنيا) مثل المحافظة ، جهاز تنمية القرية بالقاهرة ، مديرية الشؤون الاجتماعية ، وربما بعض الهيئات الأجنبية ، تتحمل مسؤولية ما نسبته ٢٧,٣% ، وتشارك الكلية أو الجامعة فيما نسبته ١٨,٢% من مسؤولية بحوث ودراسات أعضاء القسم التي سبق نشرها.

نستخلص من ذلك أن غالبية بحوث أعضاء القسم تأتي في صورة بحوث فردية في معظمها يجريها أصحابها لأغراض تتعلق بالترقية العلمية ، ولن كان هذا لا يعني أن البحوث الأخرى التي تمولها مؤسسات مجتمعية أو غير مجتمعية ، أو تمولها الكلية أو الجامعة لا يستفاد منها في نفس الغرض أي الترقية العلمية للقائمين بها.

٧ـ حضور المؤتمرات والندوات العلمية لأعضاء القسم.

جدول (١٨) توزيع أعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا حسب حضور المؤتمرات والندوات العلمية وأماكنها.

أماكن حضور المؤتمرات والندوات العلمية / حضور المؤتمرات والندوات العلمية	داخل مصر		خارج مصر		المجموع الكلي	
	ع	%	ع	%	ع	%
٣ ندوات ومؤتمرات فأقل	٩	٢٨,١	٣	٩,٤	١٢	٣٧,٥
٤ ـ ٥ مؤتمرات وندوات	٤	١٢,٥	٢	٦,٣	٦	١٨,٨
أكثر من ٥ مؤتمرات وندوات	٣	٩,٤	١	—	٤	١٢,٥
المجموع	١٦	٥٠,٠	٦	١٨,٨	٢٢	٦٨,٨
لا يوجد	—	—	—	—	١٠	٣١,٣
المجموع الكلي	١٦	٥٠,٠	٦	١٨,٨	٣٢	١٠٠,٠

يتضح من بيانات جدول رقم (١٨) أن نسبة من شاركوا من أعضاء القسم في حضور مؤتمرات وندوات علمية داخل مصر وخارجها بلغت ٦٨,٨% ، من هؤلاء ما نسبته ٧٢,٣% شاركوا في مؤتمرات وندوات علمية داخل مصر غالبيتهم (٢٨,١%) ممن حضروا ٣ مؤتمرات وندوات علمية فأقل ، أما الذين حضروا من ٤ ـ ٥ مؤتمرات وندوات فكانت نسبتهم ١٢,٥%، بينما حضرت نسبة أقل (٩,٤%) أكثر من ٥ مؤتمرات وندوات علمية . أما الذين شاركوا في مؤتمرات وندوات علمية خارج مصر فقد كانت نسبتهم ١٨,٨% ، شارك نصفهم(٩,٤%) في ٣ مؤتمرات وندوات علمية أو أقل ، بينما حضر أقل من هؤلاء بكثير (٣,١%) أكثر من ٥ مؤتمرات

وندوات علمية خارج مصر، وحضر أكثر من ضعف هذه النسبة الأخيرة(٦,٣%) من ٤- ٥ مؤتمرات وندوات علمية أيضا خارج مصر، و لا تزال نسبة عدم المشاركين في حضور أي مؤتمرات أو ندوات علمية (٣١,٣%) هي نفس نسبة الذين لم تنشر لهم من قبل أي أبحاث علمية بدورية الكلية أو خارجها ، وكأن هناك ارتباط ما بين النشر العلمي وحضور المؤتمرات والندوات العلمية من جانب أعضاء القسم ، وبمعنى آخر أن النشاط والفاعلية العلمية قضية لا تتجزأ سواء في مجال البحث والنشر العلمي أو المشاركات العلمية في المؤتمرات والندوات العلمية.

ب- موقف قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا من التحديات التي تواجه العلوم الاجتماعية ومواجهتها، والتطلعات المستقبلية

١- الموقف من تحديات العلوم الاجتماعية

جدول (١٩) مواقف أعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا تجاه التحديات التي تواجه العلوم الاجتماعية كما تجسدها استجاباتهم مصنفة وفقا لمراتبهم العلمية الحالية.

المرتبة العلمية الحالية	الدكتوراه						دون الدكتوراه						مجموع الاستجابات					
نمط الاستجابات / التحديات	موافق تماما		موافق إلى حد ما		أعارض تماما		موافق تماما		موافق إلى حد ما		أعارض تماما		موافق تماما		موافق إلى حد ما		أعارض تماما	
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
قضية المعرفة	١١٥	٨,٦	١٤	٥,٣	٧١	٢٧,٢	٦٢	٤,٦	٣٠	١١,٥	٦٤	٢٤,٥	١٧٧	١٣,٢	٤٤	١٦,٨	١٣٥	٥١,٧
قضية المنهج	١٧٥	١٣,٠	٢٢	٨,٤	١٤	٥,٤	١٠١	٧,٥	٣٢	١٢,٢	٢٧	١٠,٣	٢٧٦	٢٠,٦	٥٤	٢٠,٦	٤١	١٥,٧
قضية الأيديولوجيا	١٥٥	١١,٥	٢٦	١٠,٠	٧	٢,٧	٩٦	٧,١	٤٢	١٦,٠	٣٠	١١,٥	٢٥١	١٨,٧	٦٨	٢٦,٠	٣٧	١٤,٢
قضية التبعية	١٥٧	١١,٧	١٤	٥,٣	٩	٣,٤	١١٠	٨,٢	٣٠	١١,٥	٢٨	١٠,٧	٢٦٧	١٩,٩	٤٤	١٦,٨	٣٧	١٤,٢
قضية الحرية الأكاديمية	٢٢٢	١٦,٥	٢٠	٧,٦	٢	٠,٨	١٥٠	١١,٢	٣٢	١٢,٢	٩	٣,٤	٣٧٢	٢٧,٧	٥٢	١٩,٨	١١	٤,٢
مجموع الاستجابات	٨٢٤	٦١,٤	٦٩	٣٦,٦	١٠٣	٣٩,٤	٥١٩	٣٨,٦	١٦٦	٦٣,٤	١٥٨	٦٠,٥	١١٣٤	١٠٠,٠	٢٦٢	١٠٠,٠	٢٦١	١٠٠,٠
مدى الاستجابات	١٠٣٧	٧٩,٥	٨٥٠	١١,٣	٦٦٣	١٥,٥	٩١٥	٥٦,٧	٧٥٠	٢٢,١	٥٨٥	٢٧,٠	١٩٥٢	٦٨,٨	١٦٠٠	١٦,٤	١٢٤٨	٢٠,٩

قيمة كا^2 = ٢٦٠ درجات الحرية = ٢٠ مستوى الدلالة = ٠,٠٠٥ كا^2 الجدولية = ٣٩,١

٦١٨

يحتوي جدول رقم (١٩) على خمس قضايا أساسية يتعلق كل منها بإشكالية أو تحد معين للعلوم الاجتماعية بوجه عام كما تشير إلى ذلك الأدبيات المرتبطة بهذا الموضوع ، قضية المعرفة ، قضية المنهج ، قضية التحيز الأيديولوجي ، قضية التبعية الفكرية ، وقضية الحرية الأكاديمية . وقد تم طرح هذه القضايا الخمس على أعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا للوقوف على مدى وعيهم بها من ناحية ، وموقفهم منها – كمشتغلين بالعلوم الاجتماعية – من حيث كونها تحديات من ناحية أخرى ، وكانت استجاباتهم في صورة ثلاثة مواقف متباينة تتأرجح بين الموافقة التامة والمعارضة التامة ، وبينهما الموافقة إلى حد ما .ورغم قلة حجم القسم نسبيا (٣٢ عضوا) من حيث إمكانية تحليل بياناته بشيء من العمق والخروج بمعطيات لها دلالتها بالنسبة لموضوع الدراسة إلا أن الباحث آثر أن يميز بين مواقف كل من الحاصلين على درجة الدكتوراه (أساتذة مساعدون ومدرسون) وأولئك دون مستوى الدكتوراه (المدرسون المساعدون، المعيدون والباحثون) على افتراض أن النضج العلمي والعملي في مجال التخصص لا شك له تأثيره وانعكاساته على مواقف أصحابه عند معالجة مثل هذه القضايا.

وقد جاءت مواقف أعضاء القسم من هذه التحديات على النحو التالي:

أ- حصلت القضايا الخمس على نسبة ٦١,٤% موافقة تامة من مجموع استجابات مستوى الدكتوراه بالقسم ، وهي نسبة تمثل ٧٩,٥% من مدى الاستجابة المفترض حدوثه مع هذا العدد من المبحوثين (٣٢) ، والعبارات(٢٥ عبارة) المطلوب الاستجابة لها، ثم نمط الاستجابة المطلوب الاختيار من خلاله ما يناسب كل مبحوث(٣ استجابات)، حيث أن العبارة ذات المضمون الإيجابي بالنسبة للقضية المدروسة تحصل على ٣ درجات عند الموافقة التامة ، درجتان عند الموافقة إلى حد ما ودرجة واحدة عند المعارضة التامة من جانب من هم في مستوى الدكتوراه (الأساتذة المساعدين و المدرسين).

ب- كان نصيب قضية غياب الحرية الأكاديمية ١٦,٥% من مجموع استجابات الموافقة التامة تلاها في ذلك قضية المنهج (١٣%) من حيث مدى ملائمة مناهج العلوم الاجتماعية للظواهر محل الدراسة ، بينما جاءت قضية التبعية الفكرية للغرب في المرتبة الثالثة (١١,٧%) وبفارق ضئيل تلتها قضية التحيز الأيديولوجي (١١,٥%) ، بينما كان ترتيب قضية

المعرفة في المؤخرة بنسبة ٨,٦% من مجموع استجابات الموافقة التامة من جانب من هم في مستوى الدكتوراه (الأساتذة المساعدين والمدرسين)٠

جـ- ومن ثم فقد جاءت استجابة المعارضة التامة لمن هم في مستوى الدكتوراه نحو هذه القضايا الخمس مكملة لما كانت عليه استجابة الموافقة التامة من جانبهم نحوها ، فبينما كانت قضية المعرفة في المرتبة الأخيرة في استجابة الموافقة التامة جاءت الأولى بنسبة ٢٧,٢% من مجموع استجابات المعارضة التامة (٣٩,٤%) لمن هم في مستوى الدكتوراه ، تليها قضية المنهج (٥,٤%) ، فقضية التبعية الفكرية للغرب (٣,٤%) ، ثم التحيز الأيديولوجي (٢,٤%) ، وأخيرا قضية غياب الحرية الأكاديمية ٠

د- وبالنسبة لمواقف من هم دون الدكتوراه يلاحظ أن الاستجابات لم تختلف كثيرا عمن سبقهم ممن هم في مستوى الدكتوراه ، حيث حصلت قضية غياب الحرية الأكاديمية على نسبة ١١,٢% يليها قضية التبعية بنسبة ٨,٢% ، بينما جاءت قضية المنهج في المرتبة الثالثة بنسبة ٧,٥ % (وهذا هو الاختلاف الوحيد بين مستوى الدكتوراه ومن هم دونها) ، ثم قضية التحيز الأيديولوجي في الرابعة (٧,١%) ، وفي المرتبة الأخيرة قضية المعرفة بنسبة ٤,٦ % من مجموع استجابات الموافقة التامة لمن هم دون الدكتوراه (٣٨,٦%)٠

هـ- وبينما كان هناك تكامل واضح بين استجابات من هم في مستوى الدكتوراه بالنسبة للموافقة التامة والمعارضة التامة تجاه القضايا الخمس ، اختلف الوضع بالنسبة لمن هم دون الدكتوراه بشأن المعارضة التامة من جانبهم خاصة بالنسبة لقضيتي الأيديولوجيا ، والمنهج ٠ فبينما جاءت المعارضة التامة لقضية المعرفة في المرتبة الأولى وهو وضع يتفق أولا مع مواقفهم التامة عليها - كأهم التحديات - كما يتفق ثانيا مع موقف من هم في مستوى الدكتوراه من نفس القضية ، وكان ذلك بنسبة ٢٤,٥% ، حلت قضية الأيديولوجيا ثانية بنسبة ١١,٥% ، وهو موقف يختلف عن موقف من هم في مستوى الدكتوراه من حيث المعارضة التامة لتلك القضية ، ثم جاءت قضية التبعية ثالثة (١٠,٧%) ، ثم قضية المنهج في المرتبة الرابعة بنسبة ١٠,٣% (وكانت في المرتبة الثانية عند مستوى الدكتوراه بنسبة ٥,٤%) ، وفي الرتبة الأخيرة جاءت قضية الحرية الأكاديمية (٣,٤%) ٠

و- تشير قيمة كا ٢ (٢٦٠) أسفل جدول (١٩) إلى أنها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠٠٥) وهذا يعني أنه توجد علاقة دالة إحصائيا بين المرتبة العلمية الحالية (مستوى الدكتوراه – دون الدكتوراه) وبين اتخاذ موقف ما أو اتجاه ما نحو التحديات المواجهة للعلوم الاجتماعية من حيث تقرير ما إذا كان هذا التحدي أو ذاك يمثل – من وجهة نظره- تحديا حقيقيا ٠

وتعقيبا على تلك المواقف تجاه القضايا الخمس المطروحة – بمثابة تحديات أو إشكاليات للعلوم الاجتماعية – من جانب أعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا (دكتوراه ، ودون الدكتوراه) نشير أولا إلى أن الموافقة التامة هنا تعني التسليم من جانب المبحوثين بأن هذه القضية أو تلك تمثل تحديا حقيقيا للعلوم الاجتماعية ، بينما يعني الرفض التام لها بأنها ليست كذلك أي ليست تحديا حقيقيا ٠وتكمن أهمية هذا التوضيح في أنه يلقي الضوء على معاني أو مضامين اتخاذ مواقف معينة تجاه هذه القضايا من جانب المبحوثين من ناحية ، وإظهار أو إيضاح لمعانيها (أو مدلولاتها) للجميع من ناحية أخرى٠ ونعود للتعقيب على مواقف أعضاء القسم عموما ولما أظهرته هذه المواقف من اتفاق واختلاف بشأن هذه القضايا من جانب الأعضاء (على اختلاف درجاتهم ومراتبهم العلمية) فنشير إلى الآتي:

١- أن الموافقة التامة من جانب الفريقين حول القضايا الخمس جاءت متقاربة إلى حد بعيد حيث كان الاختلاف بشأن ترتيب قضيتي التبعية والمنهج لدى من هم دون الدكتوراه حيث حلت الأولى (ثانية) محل الثانية (ثالثة) بعكس ما كان عليه موقف من هم في مستوى الدكتوراه ٠ ومع ذلك فإن مجموع ما حصلت عليه قضية المنهج لدى الفريقين من استجابة الموافقة التامة يصل إلى ٢٠,٥% وهو ما يزيد بفارق طفيف عما حصلت عليه قضية التبعية (١٩,٧%)٠

٢- وليس هذا الفارق هو الذي يحسم الموقف لصالح قضية المنهج على حساب قضية التبعية ، فلا شك أن كلتيهما تحظيان بالأهمية كإشكاليات وتحديات للعلوم الاجتماعية إلا أن الأولى (المنهج) تمثل تحديا كبيرا لأنها تقوض قضية البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية حيث تتعلق بإمكانية أو عدم إمكانية (عقم) مناهج العلوم الاجتماعية في دراسة الظاهرة الاجتماعية والخروج بنتائج ذات قيمة ولذلك نجد أن استجابات من هم في مستوى الدكتوراه – والمفترض نضجهم علميا عن غيرهم – وضعها في المرتبة الثانية مباشرة بعد قضية غياب الحرية الأكاديمية التي تمثل هي الأخرى تحديا خطيرا في عالمنا العربي من حيث انعكاساتها السلبية على النشاط

العلمي في مجال العلوم الاجتماعية برمته. بينما يتصور من هم دون الدكتوراه –ولهم الحرية في ذلك- أن قضية التبعية الفكرية للغرب تمثل تحديا أكبر للعلوم الاجتماعية من قضية المنهج. ورغم التسليم بأهمية قضية التبعية وتأثيراتها على حرية الحركة والفاعلية من جانب الباحثين والمشتغلين بالعلوم الاجتماعية والعمل دون أدنى إحساس بأن ما نقوم به ليس إلا ما نريده نحن لا ما يريده الآخرون ، إلا أنه بدون المنهج- مع التبعية أو بدونها –لن يكون هناك بحث علمي اجتماعي لأن مجرد التشكيك في عقم أو عجز المنهج يعني إلى حد بعيد عجز وعقم العلوم الاجتماعية بتقديم أي معرفة علمية.

٣-ولعل المعارضة التامة لمن هم دون الدكتوراه بشأن قضية التحيز الأيديولوجي ووضعها في المرتبة الثانية بعد قضية المعرفة فيه بعض التناقض مع موقف الموافقة التامة لهم على اعتبار أن قضية التبعية أهم من قضية المنهج في الجانب الآخر لأن التحيز الأيديولوجي والتبعية الفكرية للغرب وجهان لعملة واحدة هي ألا نفكر بعقولنا نحن بل بعقول وإيحاءات الآخرين ، ومن ثم فرغم أهمية القضيتين معا إلا أنه لا بد وأن تكون هناك أولوية يحكم تحديدها وبلورتها مستوى الوعي والنضج الأكاديمي لأصحاب المواقف المتباينة.

٢- الموقف من قضية مواجهة التحديات.

جدول (٢٠) موقف أعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا تجاه التحديات التي تواجه العلوم الاجتماعية كما تجسدها استجاباتهم مصنفة وفقا لمراتبهم العلمية الحالية.

المرتبة العلمية الحالية	الدكتوراه						دون الدكتوراه						مجموع الاستجابات				المجموع الكلي	
نمط الاستجابات / مواجهة التحديات	موافق تماما		موافق إلى حد ما		أعارض تماما		موافق تماما		موافق إلى حد ما		أعارض تماما		موافق تماما		موافق إلى حد ما		أعارض تماما	
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
حتمية المواجهة	٦٦	٧,٨	١٤	١,٧	٥	٠,٦	٦٠	٧,١	١٦	١,٩	٣	٠,٤	١٢٦	١٥,٠	٣٠	٣,٦	٨	٠,٩	١٦٤	١٩,٥
تنوع أساليب المواجهة*	١٤٤	١٧,١	٢٦	٣,١	٧	٠,٨	١٠٥	١٢,٥	٢٨	٣,٣	١١	١,٣	١٤٩	٢٩,٦	٥٤	٦,٤	١٨	٢,٢	٣٢١	٣٨,٢
بعض إجراءات المواجهة**	١٧٤	٢٠,٧	١٨	٢,١	٢	٠,٢	١٢٩	١٥,٣	٣٠	٣,٦	٣	٠,٤	٣٠٣	٣٦,٠	٤٨	٥,٧	٥	٠,٦	٣٥٦	٤٢,٣
مجموع الاستجابات	٣٨٤	٤٥,٧	٥٨	٦,٩	١٤	١,٧	٢٩٤	٣٥,٠	٧٤	٨,٨	١٧	٢,٠	٦٧٨	٨٠,٦	١٣٢	١٥,٧	٣١	٣,٧	٨٤١	١٠٠,٠
مدى الاستجابات	٥١٠	٢٦,٦	٣٤٠	١٧,٧	١٧٠	٨,٩	٤٥٠	٢٣,٤	٣٠٠	١٥,٦	١٥٠	٧,٨	٩٦٠	٥٠,٠	٦٤٠	٣٣,٣	٣٢٠	١٦,٧	١٩٢٠	١٠٠,٠

قيمة كا^{2} =١٩,٥ درجات الحرية = ١٠ مستوى الدلالة = ٠,٠٥ كا^{2} الجدولية = ١٨,٣١

*من هذه الإجراءات المقترحة : الاتساق المنهجي والقياسي لتحقيق المزيد من الموضوعية ، التمييز بين المنهج والمنحى (الاتجاه الأيديولوجي)، بناء النماذج القياسية لتجنب أو التقليل من حدة التبعية الفكرية (للغرب)، والمزيد من الموضوعية في المعالجة، مزيد من الفهم والوعي بطبيعة موضوعات البحث في علومنا الاجتماعية.

** من هذه الأساليب : المؤتمرات والندوات العلمية حول التحديات والأخذ بتوصياتها، تناول التحديات بالبحث والدراسة.

يتضمن جدول رقم (٢٠) ثلاثة عناصر تلخص موقف مواجهة التحديات من جانب أعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا هي: حتمية المواجهة ، تنويع أساليب المواجهة ، بعض الإجراءات المقترحة لتلك المواجهة ، كما يشير هامش الجدول إلى بعض أساليب وإجراءات المواجهة المفترضة.

ومن بيانات الجدول يمكننا استخلاص ما يأتي :

أ- تأتي إجراءات المواجهة في المرتبة الأولى من حيث الأهمية حيث حصلت على ٣٦% موافقة تامة من جانب من هم في مستوى الدكتوراه (٢٠,٧%) ،ومن هم دونها (١٥,٣%).

ب- بينما تحتل مسألة ضرورة تنويع أساليب المواجهة المرتبة الثانية بنسبة ٢٩,٦% من حيث الموفقة التامة ، حيث ساهم فيها مستوى الدكتوراه بنسبة ١٧,١% ، ودون الدكتوراه بنسبة ١٢,٥% .

جـ- أما حتمية المواجهة فقد حظيت بأقل نسبة موافقة تامة من جانب أعضاء القسم بنسبة ١٥% وبمشاركة تكاد تكون متساوية تقريبا من جانب مستوى الدكتوراه (٧,٨%) ودون الدكتوراه (٧,١%) ، وربما يفسر هذا الانخفاض في نسبة الموافقة التامة على هذا العنصر أحد أمرين: أن ما يخص هذا العنصر من العبارات عبارتين فقط (٢٦، ٢٧) لذلك جاء نصيبه من الدرجات أقل (قارن بين درجات هذا العنصر والعنصرين الآخرين) ، والأمر الثاني هو أن مسألة المواجهة قضية محسومة أساسا وليست بحاجة إلى أخذ رأي من يهمهم الأمر فيها لأنها تعد مسألة هوية علمية وبقاء إن لم تكن هناك مواجهة ، ولعل الأمر الأول أقرب إلى الحقيقة.

د- أن الموافقة التامة على مسألة المواجهة عموما - بعناصرها الثلاثة – تحظى بنسبة ٨٠,٦% من جانب أعضاء القسم منها ٤٥,٧% لمستوى الدكتوراه، ٣٥% لمن هم دونها ، بينما لم تلق المعارضة التامة لها إلا ما نسبته ٣,٧%.

هـ- يتبين من قيمة كا٢ (١٩,٥) أسفل جدول رقم (٢٠) إلى أن هذه القيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بما يفيد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المرتبة العلمية الحالية (مستوى الدكتوراه – دون الدكتوراه) وبين الموقف من قضية المواجهة لتحديات العلوم الاجتماعية خاصة فيما يتعلق باتخاذ موقف تجاه القضية ككل أو أي عنصر من عناصرها ، بمعنى أنه يجب مراعاة هذه العلاقة عند تفسير بيانات الجدول رقم (٢٠).

٣- التطلعات المستقبلية لأعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا.

جدول (٢١)تطلعات أعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا نحو مستقبل العلوم الاجتماعية كما تحددها استجاباتهم مصنفة وفقا لمراتبهم العلمية الحالية *.

المرتبة العلمية الحالية	الدكتوراه						دون الدكتوراه						مجموع الاستجابات						المجموع الكلي	
نمط الاستجابات	موافق تماما		موافق إلى حد ما		أعارض تماما		موافق تماما		موافق إلى حد ما		أعارض تماما		موافق تماما		موافق إلى حد ما		أعارض تماما			
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
مجموع الاستجابات	٤٦٢	٥٠,٧	٣٤	٣,٧	١	٠,١	٣٤٥	٣٧,٩	٦١	٦,٧	٨	٠,٩	٨٠٧	٨٨,٦	٩٥	١٠,٤	٩	١,٠	٩١١	١٠٠,٠
مدى الاستجابات	٥١٠	٢٦,٦	٣٤٠	١٧,٧	١٧٠	٨,٩	٤٥٠	٢٣,٤	٣٠٠	١٥,٦	١٥٠	٧,٨	٩٦٠	٥٠,٠	٦٤٠	٣٣,٣	٣٢٠	١٦,٧	١٩٢٠	١٠٠,٠

* من أهم تلك التطلعات : مزيد من الأمانة العلمية والموضوعية ، تجسير الهوة بين النظرية العلمية والبحث العلمي ، الالتزام بالأصالة في اختيار موضوعات البحوث ، الاهتمام بالإبداع في مجال البحث العلمي ، التمسك بالهويتين العربية والإسلامية ، المزيد من الحرية الأكاديمية ، تفعيل التواصل بين البحث العلمي وصانعي القرار ، تأمين التمويل المادي والدعم المعنوي للبحث العلمي والباحثين ،استفادة أفضل من نتائج البحوث الاجتماعية.

تتلخص أهم التطلعات المستقبلية لأعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا –كما هي بهامش جدول رقم(٢١)- في الآتي: مزيد من الأمانة العلمية والموضوعية من جانب الباحثين ، تجسير الهوة بين النظرية العلمية والبحث العلمي ، الالتزام بالأصالة في اختيار موضوعات البحوث ، الاهتمام بالإبداع والمبدعين في مجال البحث العلمي ، التمسك بالهويتين العربية والإسلامية ، المزيد من الحرية الأكاديمية للباحثين ، التواصل بين البحث العلمي وصانعي القرار ، تأمين التمويل المادي والدعم المعنوي للبحث العلمي والباحثين ، تحقيق استفادة أفضل من نتائج البحوث الاجتماعية.

ويلاحظ من جدول رقم (٢١) أن هذه التطلعات المستقبلية لاقت موافقة تامة من كل من هم في مستوى الدكتوراه (٥٠,٧%)، ومن هم دون الدكتوراه(٣٧,٩%) ويكمل ذلك – ويؤكده- الضعف الشديد للمعارضة التامة من جانب الفريقين : الدكتوراه(٠,١%) ، ودون الدكتوراه(٠,٩ %) . وعموما فإن الموافقة التامة على التطلعات المستقبلية جاءت نسبتها عالية إلى حد كبير (٨٨,٦%) ، بينما جاءت المعارضة التامة ضعيفة جدا (١%) . فضلا عن أن نسبة الموافقة التامة على التطلعات المستقبلية من مدى الاستجابات بلغت ٥٠% من هذا المدى ، بينما جاءت نسبة المعارضة التامة من هذا المدى أيضا ١٦,٧%.

نستخلص من محتويات الجدول رقم (٢١) أن أعضاء قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا يتطلعون إلى مستقبل أفضل لعلومهم الاجتماعية عموما، وعلم الاجتماع بصفة خاصة حيث أبدى الجميع موافقة تامة على التطلعات المستقبلية التي طرحت عليهم (٨٨,٦%) وكلها تطلعات مشروعة من ناحية وواقعية وتحتاجها العلوم الاجتماعية بدرجة كبيرة من ناحية أخرى، إلا أن الأهم من مجرد التطلع أو الطموح السعي من أجل بلوغه وتحقيقه بالفعل وليس مجرد تطلعات جوفاء لا تصاحبها إجراءات وفعاليات لتحقيقها في الواقع.

استخلاص نتائج الدراسة

(أ) النتائج المتعلقة بتحليل بيانات البحوث والدراسات المنشورة بدورية كلية آداب المنيا (١٩٨١ – ٢٠٠١م) :

١- نتائج عامة حول النشر العلمي بدورية آداب المنيا (١٩٨١ – ٢٠٠١م):

- من خلال تقسيم الفترة الزمنية (١٩٨١- ٢٠٠١م) التي يشملها التحليل – وقوامها إحدى وعشرين عاما – إلى أربع فترات زمنية فرعية طول كل منها خمس سنوات يمكننا ملاحظة الآتي :

أ- بينما كانت بداية النشر العلمي في دورية آداب المنيا (١٩٨١م) متواضعة (٢٣ بحثا خلال خمس سنوات تمثل الفترة الزمنية الفرعية الأولى) لأن الكلية كانت لا تزال في طور التكوين العلمي (أنشئت الكلية عام ١٩٧٠م) نشط بعدها النشر العلمي في الدورية خلال الفترتين الزمنيتين الفرعيتين الثانية والثالثة ليتضاعف حجمه أكثر من ثلاثة أضعاف (٩٠ بحثا ودراسة حتى عام ١٩٩٥م) ، ثم ما لبث أن تضاعف هذا الرقم الأخير إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مرة أخرى (٢٨٤ بحثا) خلال الفترة الزمنية الفرعية الرابعة(١٩٩٦ – ٢٠٠١م) والتي تقف عند عام ٢٠٠١م الذي يمثل نهاية الفترة الزمنية الكلية للدراسة .

ب- وإذا كان هذا موقف النشر العلمي عموما بدورية آداب المنيا خلال تلك الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة الحالية ، فإن الموقف بالنسبة لبحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية يبدو أكثر تواضعا حيث لم تشهد الفترة الزمنية للدراسة إلا ٨٢ بحثا ودراسة ، بدأت بستة أبحاث (١٩٨١ – ١٩٨٥م) وانتهت بخمسة وثلاثين بحثا ودراسة مع نهاية تلك الفترة الزمنية للدراسة الحالية (١٩٩٦- ٢٠٠١م) .

جـ- يزداد تواضع موقف بحوث علم الاجتماع و الخدمة الاجتماعية (موضع الدراسة الحالية) إذا ما علمنا أنه ليس إنتاجا علميا خالصا لقسم الاجتماع بالكلية ، بل إن هذا العدد من البحوث (٨٢) يخص القسم منه ٤٨ دراسة وبحثا ، بينما توجد ١٥ دراسة وبحثا من خارج القسم ، ١٩ دراسة وبحثا من نصيب تخصص الخدمة الاجتماعية وهذا أيضا من خارج قسم الاجتماع .

د- ومع ذلك فإن دراسات وبحوث علم الاجتماع (والخدمة الاجتماعية) تحتل المرتبة الأولى عند تصنيف إنتاج النشر العلمي لدورية آداب المنيا خلال فترة الدراسة (١٩٨١ – ٢٠٠١م) ، يليها اللغة العربية ثم علم النفس ، فاللغة الإنجليزية ، فالإعلام ، بعد ذلك بقية التخصصات العلمية في الكلية بنسبة متقاربة حتى تخصص المكتبات أحد أحدث الأقسام بالكلية. وجدير بالذكر هنا أن دورية آداب المنيا تستقبل بحوثا للنشر من داخل جامعة المنيا وخارجها ، كما من داخل مصر وخارجها .

هـ- بلغ متوسط عدد البحوث والدراسات بدورية آداب المنيا (١٩٨١ – ٢٠٠١م) للسنة الواحدة ٢١ بحثا ودراسة بينما يبلغ هذا المتوسط ٣,٩ أبحاث خلال نفس الفترة الزمنية للدراسة الحالية لعلم الاجتماع و الخدمة الاجتماعية .

٢- النتائج المتعلقة بتقييم أدبيات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية :

أ- هناك تحيز واضح لبحوث ودراسات علم الاجتماع صوب تخصصات فرعية معينة داخل التخصص العام :علم اجتماع التنمية، علم الاجتماع السياسي (١٧ دراسة) ، السكاني ، الأسري، الجريمة ، الأنثروبولوجيا (٢٠ بحثا) ، مع تقارب بعد ذلك بين بقية التخصصات الفرعية الأخرى (١- ٤ أبحاث). وبالنسبة للخدمة الاجتماعية يوجد تحيز نسبي نحو مجالي خدمة الجماعة والتخطيط الاجتماعي ، مع تماثل تام لما يخص مجالي خدمة الفرد وتنظيم المجتمع.

ب- تأتي بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المنشورة بدورية آداب المنيا(١٩٨١- ٢٠٠١م) في صورة بحوث لا يصلح تطبيق نتائجها إلابصورة جزئية، محلية المستوى كما أن نتائجها محدودة بفترة زمنية محددة (ظرفية) . إلا أنها جاءت متنوعة بدرجة كبيرة من حيث موضوعاتها ، وتطبيقية بنسبة كبيرة أيضا.

جـ- أكثر من ثلثي بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بقليل(٦٧,١%) جاءت إجراءاتها المنهجية محددة بوضوح من قبل الباحثين ، إلا أن أكثر من ثمانين في

المائة من تلك الإجراءات المنهجية اعتمدت غالبا على المسح الاجتماعي بمفرده ، أو المسح الاجتماعي مقرونا بمنهج آخر .

د- أكثر من نصف بحوث علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بقليل(٥٣,٧%) جاء عرض نتائجها متسقا مع عناصر الإطار التصوري للبحث خاصة الأهداف ، التساؤلات (أو الفروض) ، الإطار النظري ، أي جاء عرض النتائج مناسبا . بينما اشتمل أكثر من ثلثها بقليل(٣٩%) على توصيات جاءت في معظمها (٣٦,٦%) توصيات نظرية تحتاج إلى تحويلها إلى صياغة إجرائية حتى يمكن الاستفادة منها بصورة مباشرة.

هـ- جاءت بحوث ودراسات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في غالبيتها العظمى (٧٤,٤ %) لا تعكس وعيا مباشرا بما يواجه العلوم الاجتماعية عموما ، وتخصصهم بوجه خاص من تحديات (إشكاليات) ، بيد أن تلك التي عكست بعضا من هذا الوعي لم يأت فيها هذا الوعي مقرونا ببعض إجراءات المواجهة أو التعامل مع هذه التحديات بأي صورة من الصور (راجع هامش جدول رقم ١١ لمعرفة المقصود بالوعي والمواجهة للتحديات).

(ب) النتائج المتعلقة بدراسة حالة موقف قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا:

١- نتائج عامة حول الملامح العلمية والعملية للقسم:

أ- كان قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا بمثابة النواة الأساسية للكلية (١٩٧٠م) أي مضى على تأسيس لربعة وثلاثون عاما ، ومن ثم فإن القسم الذي لا يوجد به من هو بدرجة أستاذ حتى هذه اللحظة- توفي بعضهم ورحل البعض الآخر إلى جامعات أخرى – أكثر من نصف هيئة التدريس به (٥٨,٨%) بدرجة أستاذ مساعد ، وبقيتهم بدرجة مدرس، مع ما يقرب من حجم هؤلاء جميعا من المدرسين المساعدين والمعيدين والباحثين ، فالقسم يضم بين جنباته عناصر للخبرة وأخرى للشباب .

ب- أكثر من ثلثي أعضاء القسم (٦٨,٨%) لهم إنتاج علمي في صورة أبحاث منشورة نصف هؤلاء تماما يتعاملون مع دورية الكلية ، ونصفهم الآخر مع دوريات أخرى خارج الكلية . كما أن أكثر من ثلثي بحوثهم المنشورة – في الداخل والخارج- تتناول قضايا مجتمعية متنوعة(المكان ، التنمية ، الأسرة ، السياسة ... إلخ) وأقل من ثلثها تطرق إلى قضايا تتعلق بالتخصص(المنهج، النظرية الاجتماعية، الأيديولوجيا ... إلخ) . وهي بحوث يقع أكثر من نصفها (٥٤,٥%) على مسؤولية الباحثين ، وبقيتها تحت مسؤوليات مجتمعية ، والكلية أو الجامعة.

جـ- نفس نسبة من لهم إنتاج علمي هم الذين شاركوا في مؤتمرات وندوات علمية عقد معظمها (حوالي ٧٣%) داخل مصر ، وبقيتها خارج مصر ، وتتمثل أغلب المشاركات في ثلاثة مؤتمرات وندوات علمية أو أقل ، بينما نسبة قليلة (١٢,٥%) شاركت في أكثر من خمسة مؤتمرات وندوات علمية.

٢- النتائج المتعلقة بكل من التحديات ، الموجهة ، التطلعات:

أ- موقف التحديات :

١- أظهرت البيانات علاقة دالة إحصائيا (٠,٠٠٥) بين المرتبة العلمية الحالية (دكتوراه – دون الدكتوراه) والموقف (الموافقة – المعارضة) من التحديات التي تواجه العلوم الاجتماعية .

٢- عموما كان هناك موقفا واضحا ومحددا من جانب أعضاء القسم بشأن التحديات كما عبرت عن ذلك استجاباتهم (موافقة تامة – إلى حد ما – معارضة تامة) للعبارات التوصيفية لتلك التحديات .

٣- تباين الموقف بين من هم في مستوى الدكتوراه ، ومن هم دونها فيما يتعلق بترتيب (الأولوية من حيث الأهمية) التحديات الخمسة المطروحة خاصة بالنسبة للمنهج والتبعية ، فبينما جاء المنهج ثانيا لدى من هم في مستوى الدكتوراه تأخر ثالثا عند من هم دون

الدكتوراه لتحل ثانيا بدلا منه التبعية الفكرية ،وعموما لا يعد هذا تباينا جوهريا في المواقف لأنها أولا وأخيرا مسألة تقديرية.

٤- وقد جاء ترتيب التحديات كما عكستها نسبة الموافقة التامة التي حصل عليها كل منها هكذا : الحرية الأكاديمية (٢٧,٥%) ، المنهج (٢٠,٥%) ، التبعية (١٩,٩%) ، التحيز الأيديولوجي (١٨,٦%) ، المعرفة (١٣,٢%).

ب- موقف المواجهة:

١- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية (٠,٠٥) - كشفت عنها البيانات- بين المرتبة العلمية الحالية (الدكتوراه - دون الدكتوراه) وبين الموقف بالنسبة للمواجهة بعناصرها الثلاثة.

٢- جاء التركيز من جانب أعضاء القسم بمراتبهم العلمية المختلفة على أهمية إجراءات المواجهة من حيث موافقتهم التامة على ما تضمنته العبارات الخاصة بالإجراءات بشأنها ، وكان ذلك واضحا أكثر من جانب، من هم في مستوى الدكتوراه عمن هم دونها.

٣- يأتي عنصر تنويع أساليب المواجهة في المرتبة التالية للإجراءات في الأهمية بما حصل عليه من نسبة موافقة تامة من جانب أعضاء القسم ، وبدرجة أكبر لدى مستوى الدكتوراه عمن هم دون مستوى الدكتوراه.

٤- جاء عنصر حتمية المواجهة ثالثا بأقل نسبة موافقة تامة عليه من جانب أعضاء القسم ، وربما لا يرجع ذلك إلى تقليل المبحوثين من أهمية العنصر بقدر ما يرجع إلى قلة ما خصص له من عبارات داخل عبارات المواجهة عموما من ناحية ، وإلى حتمية المواجهة أساسا من ناحية أخرى ، حتى أن أعضاء القسم ركزوا مباشرة على الإجراءات والأساليب الخاصة بتلك المواجهة .

٥- وعموما فقد حصلت المواجهة بعناصرها الثلاثة على أكثر من ثمانين في المائة موافقة تامة من جانب أعضاء القسم ، ترتفع إلى أكثر من ستة وتسعين في المائة بإضافة الموافقة إلى حد ما .

جـ- موقف التطلعات:

١- حظيت التطلعات التي تضمنتها الاستبانة (عشرة تطلعات) - والتي لم تخرج عما تحفل به الأدبيات المتنوعة والمتعلقة بهذا الموضوع - على أعلى نسبة موافقة تامة من جانب أعضاء القسم (٨٨,٦%) ترتفع هذه النسبة إلى ٩٩% عند إضافة الموافقة إلى حد ما .

٢- تفيد هذه النسب بما يختلج في نفوس المشتغلين بالعلوم الاجتماعية عموما ، وعلم الاجتماع - في هذا الموقف - بصفة خاصة من معاناة مما يواجهه التخصص من إشكاليات يرتبط بعضها بمدى علمية هذا التخصص من ناحية ، وبعضها الآخر بالاتهام بالتبعية الفكرية ، والتحيز الأيديولوجي ، فضلا عن هامش الحرية الأكاديمية الذي يعملون من خلاله من ناحية أخرى . ليس هذا فحسب بل بالرغبة الطاغية إلى التخلص من هذه الإشكاليات والطموح إلى مستقبل أفضل للتخصص تتوافر فيه هذه التطلعات المقترحة والمشروعة ، والتي قد يبدو بعضها صعبا لكن ليس مستحيلا .

٣- إلا أنه ليس بالطموح وحده تتحقق التطلعات ولكن بالإرادة والعمل الجاد والدؤوب .

٨- توصيات الدراسة

أ- توصيات تتعلق بالإنتاجية العلمية والنشر العلمي بدورية آداب المنيا:

١- ولن كانت الإنتاجية العلمية (معبرا عنها بمعدل النشر العلمي) لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية آداب المنيا قد ارتفعت نسبيا في الفترة الأخيرة (١٩٩٦- ٢٠٠١م) إلا أنه لاتزال هناك الحاجة إلى الآتي:

أ- الحث على المزيد من الإنتاجية العلمية وفق المواصفات والمعايير الأكاديمية المتبعة في كل الجامعات والكليات المناظرة المرموقة من حيث الدقة المعيارية إنجازا ونشرا.

ب- الحاجة إلى الإبداع والابتكارية في اختيار ومعالجة موضوعات البحوث، مع إعطاء أولوية النشر العلمي للبحوث التي تتصف بهاتين الصفتين بدورية الكلية.

جـ- مراعاة المساواة والعدالة بين التخصصات العلمية المختلفة في الكلية من حيث النشر العلمي داخل دورية الكلية.

د- مراعاة الالتزام بمواعيد صدور أعداد دورية الكلية ، عن طريق الإعداد والتجهيز لكل عدد قبل صدوره بوقت كاف.

هـ- مراعاة التوازن بين أعداد البحوث التي تنشر داخل أعداد الدورية فلا يصدر عدد مثلا يحتوي على أكثر من عشرة بحوث وآخر به خمسة أو ستة بحوث.

٢- التطوير المستمر لدورية الكلية من حيث المحتوى والشكل والإخراج عموما.

ب- توصيات تتعلق بموقف قسم الاجتماع بكلية آداب المنيا:

١- هناك حاجة إلى المزيد من الإنتاجية العلمية لأعضاء القسم عموما وأعضاء هيئة التدريس بصفة خاصة ، حيث جاء المتوسط السنوي لما تم نشره خلال الفترة التي شملتها الدراسة من بحوث تخص القسم فقط (ليست من الخارج أو خاصة بالخدمة الاجتماعية) ٢,٣ بحث (٤٨ بحثا ودراسة)، ولو فرض أنه تم نشر مثل هذا العدد بدوريات خارج الكلية لأصبح المتوسط السنوي ٤,٦ أبحاث في السنة وهو متوسط منخفض لقسم يزيد عمره على ثلاثة عقود ،وقوامه ٢١ عضو هيئة تدريس بالداخل (١٧ عضوا)، والخارج (٤ أعضاء) ، غالبيتهم بدرجة أستاذ مساعد.

٢- ضرورة تنظيم حلقات نقاش داخل القسم بصورة دورية منتظمة يطرح فيها الأعضاء أفكارهم ومقترحاتهم بشأن بحوث يمكن تنفيذها أو أخرى تحت التنفيذ ، كما يتم فيها توعية من هم دون مستوى الدكتوراه بقضايا التخصص ومشكلاته وكيفية التعامل معها بصورة عملية.

٣- هناك حاجة إلى إجراء بحوث جماعية يشترك فيها فريق بحثي متكامل ومتجانس يتناول موضوعات وقضايا على درجة كبيرة من الأهمية للمجتمع وللتخصص من أجل توجيه البحث العلمي لخدمة المجتمع ومجال التخصص في آن واحد.

٤- تنظيم لقاءات علمية مع قرناء التخصص في الكليات الأخرى خارج جامعة المنيا لمناقشة كل ما يتعلق بمجال التخصص من صعوبات وكل ما يستحدث فيه من أفكار ومقترحات قابلة للتنفيذ.

٥- الحرص على أن يكون للقسم مركز أبحاث فاعل ونشيط ومنتج وليس مجرد مكان يحمل اسما فقط على أن يكون هذا المركز بمثابة الرابطة التي تربط أعضاء القسم ببعضهم البعض من ناحية ، وتربطهم بمجتمعهم المحلي من ناحية أخرى.

إن وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ – وكلها قابلة لذلك – لكفيل بأن يضمن للكلية (فيما يخص النشر العلمي) وللقسم حاضرا ومستقبلا علميا مشرقا بإذن الله تعالى.

المراجع:

(١) غيث، محمد عاطف قاموس علم الاجتماع الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٧٩ص ص ٤٣٧، ٤٣٨.
(٢))مارشال ، جوردون موسوعة علم الاجتماع ترجمة أحمد زايد وآخرون ، مراجعة وتقديم(وشارك في الترجمة) محمد الجوهري ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، المجلد الثاني ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص ١٠٣١ ، ١٠٣٢
(٣) المرجع السابق ، ص ١٠٣٢.
(٤) الطويل ، توفيق " إشكالية العلوم الاجتماعية أنها ليست علوما" ٠ في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، ندوة عقدت في الفترة من ٢٦ ــ ٢٨ فبراير ١٩٨٣م، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص ١٣ ، ١٤ ٠
(٥)حطب ، زهير مساهمات الاجتماعيين العرب في قضايا التنمية ــ دراسة تحليلية لعينة من الأبحاث المنشورة في بعض الدوريات المتخصصة ، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥، ص ٣٩ ٠
(٦) الطويل ، توفيق ، مرجع سابق ، ص ص ١٣ـ ١٦ ٠
(٧) المرجع السابق ، ص ١٧ ٠
(٨) الساعاتي ، حسن " إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية" ، في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، ندوة عقدت في الفترة من ٢٦ ــ ٢٨ فبراير ١٩٨٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص٤٧ ٠
(٩) الطويل ، توفيق مرجع سابق ، ص١٥ ٠
(١٠)مرسي ، فؤاد " المنهج بين الوحدة والتعدد ــ رؤية تحليلية " ٠ في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، ندوة عقدت في الفترة من ٢٦ ــ ٢٨ فبراير ١٩٨٣ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص٧٣ ٠
(١١) المرجع السابق، ص٧٨ ٠
(١٢) هويدي ، يحيى " المعرفة والعلوم الاجتماعية " ٠ في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، ندوة عقدت في الفترة من ٢٦ ــ ٢٨ فبراير ١٩٨٣ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص ٣٢ ــ ٣٦ ٠
(١٣)حطب ، زهير مرجع سابق ، ص ٣٩ ٠
(١٤)مرسي ، فؤاد مرجع سابق ، ص٨٠ ٠
(١٥) الطويل ، توفيق مرجع سابق ص ص ١٣ ــ ٢٠ ٠
(١٦) هويدي ، يحيى مرجع سابق ، ص ص ٣٦ ــ ٤٠ ٠
(١٧) هاشم ، محمد " محور المعرفة " في مناقشات ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، ٢٦ ــ ٢٨ فبراير ١٩٨٣ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص ٤٠٩ ــ ٤١٢ ٠
(١٨)مرسي ، فؤاد مرجع سابق ، ص ٦٢ ٠

(١٩) السعيد ، فؤاد " محور المنهج" في مناقشات ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، ٢٦ – ٢٨ فبراير ١٩٨٣ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ص ٤١٣ – ٤٢٨ .

(٢٠) مرسي ، فؤاد مرجع سابق ، ص ٦١ .

(٢١) قنصوه ، صلاح " وحدة المنهج وتعدد المنحى في العلوم الاجتماعية " في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، ندوة عقدت في الفترة من ٢٦- ٢٨ فبراير ١٩٨٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ١٣١ .

(٢٢) مختار ، علي " إشكالية العلاقة بين الأيديولوجيا والعلوم الاجتماعية " في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، ندوة عقدت في الفترة من ٢٦ – ٢٨ فبراير ١٩٨٣ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ١٣١ .

(٢٣) ———— المرجع السابق ، ص ص ١٣٨ – ١٤١ .

(٢٤) ———— المرجع السابق ، ص ص ١٥٤ – ١٦١ .

(٢٥) السعيد ، فؤاد مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٢٦) عبد المعطي، عبد الباسط " الصراع الأيديولوجي وإشكالية العلوم الاجتماعية في المجتمع العربي" ، في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، ندوة عقدت في الفترة من ٢٦ – ٢٨ فبراير ١٩٨٣ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ١٣١ .

(٢٧) ———— المرجع السابق ، ص ص ١٧٧ – ١٧٨ .

(٢٨) أمين ، جلال " بعض مظاهر التبعية الفكرية في الدراسات الاجتماعية في العالم الثالث " . في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، ندوة عقدت في الفترة من ٢٦ – ٢٨ فبراير ١٩٨٣ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص ٢٣١ – ٢٣٣ .

(٢٩) عبد النبي ، عبد الفتاح " محور التبعية " في مناقشات ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ٢٦ – ٢٨ فبراير ١٩٨٣ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص ٤٤٣ – ٤٤٨ .

(٣٠) حطب ، زهير مرجع سابق، ص ص ٥- ٢٠١ .

(٣١) السمالوطي ، نبيل أزمة علم الاجتماع في العالم العربي ، دراسة نقدية واستطلاعية للمشتغلين بالعلم ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعة ، ١٩٩٥، ص ص ٢١٨- ٢١٩ .

(٣٢) رسلان ، يسري عبد الحميد البحث العلمي الإجتماعي – الواقع والطموحات مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، كلية آداب المنيا ، العدد٤٤ ، إبريل ٢٠٠٢، ص ص ١٩٥- ٢٥٩ .

الملاحق

استبانة بحث عن

مستقبل العلوم الاجتماعية بين التحديات والتطلعات

دراسة تحليلية لأدبيات الاجتماع والخدمة الاجتماعية بدورية آداب المنيا (١٩٨١- ٢٠٠١م) وموقف قسم الاجتماع بالكلية

دكتور
يسري عبد الحميد رسلان
الأستاذ المساعد بقسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة المنيا

أولا : البيانات الأساسية :

أ- الدرجة العلمية الحالية : دكتوراه ( ) ماجستير( ) ليسانس ( )

ب- تاريخ الحصول عليها: ( )

جـ- المرتبة العلمية الحالية : أستاذ ( ) أستاذ مساعد( ) مدرس( )
مدرس مساعد( ) معيد( ) باحث( )

د- عدد سنوات الخبرة العلمية والعملية : - أقل من ٥ سنوات ( )
- ٥ – ١٠ سنوات ( )
- أكثر من ١٠ سنوات( )

هـ- البحوث المنشورة :

	في دورية الكلية	خارج الكلية
- أقل من ٥ أبحاث	( )	( )
- ٥ – ١٠ أبحاث	( )	( )
- أكثر من ١٠ أبحاث	( )	( )
- لا يوجد	( )	( )

و- موضوعات البحوث والدراسات التي قمت بها :

	نظرية	تطبيقية
- قضايا علمية تتعلق بالتخصص	( )	( )
- قضايا مجتمعية متنوعة	( )	( )

ز- مسؤولية البحوث والدراسات التي قمت بها:

	نعم	لا
- تحت مسؤولية الباحث الشخصية	( )	( )
- تحت مسؤولية مؤسسات اجتماعية	( )	( )
- تحت مسؤولية الكلية أو الجامعة		

ح- المؤتمرات والندوات العلمية :

	داخل مصر	خارج مصر
- ٣ مؤتمرات وندوات فأقل	( )	( )
- ٤- ٥ مؤتمرات وندوات	( )	( )
- أكثر من ٥ مؤتمرات وندوات	( )	( )
- لا يوجد	( )	( )

ثانيا : الموقف من التحديات

م	العبـــــــارة	أنماط الاستجابة		
		موافق تماما	موافق إلى حد ما	أرفض تماما
	(أ) الوعي بالتحديات			
	قضية المعرفة			
١	خصوصية الظاهرة الاجتماعية تخضعها لقوانين وشروط تختلف عن تلك التي تخص الظاهرة الطبيعية.			
٢	طبيعة موضوعات الدراسة في العلوم الاجتماعية تجعلها بعيدة عن أهم الشروط العلمية مثل التنبوء ، التجريب ، الضبط الكمي ... إلخ .			
٣	العلوم الاجتماعية ليست علوما ولكنها معارف بالمعنى الواسع لهذه الكلمة.			
٤	ينطبق على العلوم الاجتماعية ما ينطبق على العلوم الطبيعية من حيث النسبية وظروف الزمان والمكان.			
٥	تعاني العلوم الاجتماعية من غياب الموضوعية في مجال البحث العلمي.			
	قضية المنهج			
٦	يتوافر للعلوم الاجتماعية منهجية تميزها عن غيرها من العلوم الاجتماعية.			
٧	تتمثل إشكالية العلوم الاجتماعية في اختلاط المنهج المحايد بالاتجاه المتحيز.			
٨	تتمثل إشكالية العلوم الاجتماعية في محاكاة منهجية العلوم الطبيعية.			
٩	شروط المنهج العلمي واحدة في كل العلوم ويبقى بعد ذلك مدى الالتزام بها في كل علم من العلوم.			
١٠	ضرورة الاعتماد على المنهج العلمي أيا كان نوع الظاهرة موضوع الدراسة.			
	قضية التحيز الأيديولوجي			
١١	بداية يجب التمييز بين العلم والأيديولوجيا دون التقليل من شأن الأخيرة.			
١٢	لغة العلم واحدة حتى بين المختلفين ايديولوجيا.			
١٣	الموضوعية وعدم التحيز من أهم معايير الاختيار بين مصادر المعرفة المختلفة.			
١٤	العلاقة بين العلوم الاجتماعية والأيديولوجيا علاقة جدلية.			

م	العبـــــــــارة	أنماط الاستجابة		
		موافق تماما	موافق إلى حد ما	أرفض تماما
١٥	مطالبة العلوم الاجتماعية بالتخلي عن التحيز الأيديولوجي يعني فقدانها لفاعليتها الإنسانية.			
	قضية التبعية الفكرية			
١٦	تعاني العلوم الاجتماعية بدرجة كبيرة من التبعية الفكرية للغرب.			
١٧	حتمية التبعية مقولة أيديولوجية متحيزة تستهدف تكريس الوضع القائم.			
١٨	رغم مخاطر التبعية وتبعاتها لا مانع من الاستفادة من بعض النظريات والمنجزات العلمية الغربية التي تلائم ثقافتنا وبيئتنا المصرية.			
١٩	ما يأتينا مكن الغرب ليس علما خالصا لذلك يجب إخضاعه للرؤية النقدية.			
٢٠	هناك حاجة ماسة إلى معايير ومحكمات تحدد لنا ما نقبله وما نرفضه من الأفكار الغربية.			
	قضية الحرية الأكاديمية			
٢١	يرجع تخلف علومنا الاجتماعية عن غيرها إلى غياب المناخ العام الملائم للتفكير والتعبير.			
٢٢	إن غياب الحرية الأكاديمية ساعد على تخلف النشاط العلمي للعلوم الاجتماعية.			
٢٣	ترتبط الديمقراطية طرديا بالمساحة المتاحة للحرية الأكاديمية عموما.			
٢٤	كلما ازدادت المساحة المتاحة للحرية الأكاديمية ازدادت القدرة على الإبداع والابتكار.			
٢٥	ثمة علاقة جوهرية بين الديمقراطية والحرية الأكاديمية وواقع ومستقبل العلوم الاجتماعية عموما.			

م	العبـــــــــارة	أنماط الاستجابة		
		موافق تماما	موافق إلى حد ما	أرفض تماماً
	(ب) الاهتمام بالتحديات			
٢٦	هناك اتفاق بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية عموما على حتمية مواجهة تحديات التخصص.			
٢٧	هناك تأكيد واضح لدى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية على أهمية علومهم وضرورة الارتقاء بها.			
٢٨	يوجد تنوع في أساليب مواجهة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية.			
٢٩	كانت ولا تزال هذه التحديات محور اهتمام الكثير من المؤتمرات والندوات العلمية للمشتغلين بالعلوم الاجتماعية.			
٣٠	يحرص طلاب العلوم الاجتماعية وأساتذتهم على طرح هذه التحديات على بساط المناقشة والبحث العلمي بصورة مستمرة			
٣١	يجتهد الباحثون في مجال العلوم الاجتماعية للتصدي لهذه التحديات عند اختيار ومعالجة موضوعاتهم البحثية.			
٣٢	تعد المعايرة المنهجية والقياسية من أهم ضمانات تحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعية.			
٣٣	ضرورة التمييز بين المنهج والمنحى حيث يرتبط الأول بالمحتوى العلمي، بينما ترتبط الثانية بأيديولوجية معينة.			
٣٤	لا شك أن بناء النماذج القياسية (Paradigms) يساعد على مواجهة قضيتي الموضوعية والتبعية.			
٣٥	إن الفهم الصحيح والواعي لطبيعة موضوعات الدراسة في العلوم الاجتماعية والتسليم بتواضع خبراتنا وإمكاناتنا العلمية هو البداية الحقيقية لمواجهة تحديات التخصص.			
	(جـ) التطلعات المستقبلية			
٣٦	مما لاشك فيه أن الالتزام بالأمانة العلمية في معالجاتنا و بحوثنا له مردوده الإيجابي.			
٣٧	لا تزال الموضوعية هدفا يرتجى ولكن يبدو بعيد المنال.			

م	العبـــــــــــارة	أنماط الاستجابة		
		موافق تماما	موافق إلى حد ما	أرفض تماما
٣٨	تجسير الهوة بين البحث العلمي والنظرية يعد أمرا بالغ الأهمية للارتقاء بالعلوم الاجتماعية.			
٣٩	الالتزام بالأصالة عند اختيار القضايا البحثية التي تهم المجتمع وتخدم قضاياه .			
٤٠	هناك حاجة ملحة إلى الاهتمام بالإبداع والمبدعين في مجالات البحث العلمي.			
٤١	المحافظة على الهوية العربية و الإسلامية في اختيار قضايا البحث العلمي الاجتماعي.			
٤٢	الحاجة الشديدة الحاجة الشديدة إلى المزيد من الحرية الأكاديمية من أجل انطلاقة علمية تحتاجها علومنا الاجتماعية.			
٤٣	ضرورة تجسير الهوة بين البحث العلمي الاجتماعي وصانعي القرار في المجتمع.			
٤٤	تأمين التمويل المادي والدعم المعنوي اللازمين للبحث العلمي الاجتماعي.			
٤٥	تحقيق أفضل استفادة ممكنة من نتائج البحوث العلمية الاجتماعية.			

م	العبـــــــــارة	أنماط الاستجابة		
		موافق تماما	موافق إلى حد ما	أرفض تماما
٣٨	تجسير الهوة بين البحث العلمي والنظرية يعد أمرا بالغ الأهمية للارتقاء بالعلوم الاجتماعية.			
٣٩	الالتزام بالأصالة عند اختيار القضايا البحثية التي تهم المجتمع وتخدم قضاياه .			
٤٠	هناك حاجة ملحة إلى الاهتمام بالإبداع والمبدعين في مجالات البحث العلمي.			
٤١	المحافظة على الهوية العربية و الإسلامية في اختيار قضايا البحث العلمي الاجتماعي.			
٤٢	الحاجة الشديدة الحاجة الشديدة إلى المزيد من الحرية الأكاديمية من أجل انطلاقة علمية تحتاجها علومنا الاجتماعية.			
٤٣	ضرورة تجسير الهوة بين البحث العلمي الاجتماعي وصانعي القرار في المجتمع.			
٤٤	تأمين التمويل المادي والدعم المعنوي اللازمين للبحث العلمي الاجتماعي.			
٤٥	تحقيق أفضل استفادة ممكنة من نتائج البحوث العلمية الاجتماعية.			